



الجلسة العامة ٢

الخميس، ١٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢، الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد يان كافان (الجمهورية التشيكية)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

البند ١٠ من جدول الأعمال المؤقت

تقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة

الرئيس (تكلم بالانكليزية): وفقا للمقرر المتخذ في

الجلسة العامة الأولى بتاريخ ١٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢، ستستمع الجمعية العامة إلى عرض يقدمه الأمين العام عن تقريره السنوي عن أعمال المنظمة.

أعطي الكلمة للأمين العام.

الأمين العام (تكلم بالانكليزية): لا يسعنا أن نبدأ

اليوم بدون التفكير في الذكرى السنوية التي أحييناها أمس بشأن التحدي الإجرامي الذي صفعنا بمنتهى الوحشية على وجوهنا في ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١.

إن الأعمال الإرهابية التي حصلت في ذلك اليوم

لم تكن حدثا منعزلا. لقد كانت مثالا صارخا على آفة عالمية تتطلب ردا واسع النطاق ومتوصلا وعالميا: واسع النطاق، لأن الإرهاب لا يمكن إلحاق الهزيمة به إلا إذا

اتحدت جميع الأمم ضده؛ ومتوصلا، لأن المعركة ضد الإرهاب لن يتحقق الانتصار فيها بسهولة أو بين ليلة وضحاها - فهي تتطلب الصبر والمثابرة؛ وعالميا، لأن الإرهاب ظاهرة واسعة الانتشار ومعقدة ذات عدة جذور عميقة وعوامل خطيرة.

وأعتقد بأن ردا كهذا لا يمكن أن ينجح إلا إذا استخدمنا المؤسسات المتعددة الأطراف استخداما كاملا. إنني أقف أمامكم اليوم بصفتي محبذا لتعددية الأطراف - كسابقة ومبدأ وموجب الميثاق والوظيفة.

وأعتقد أيضا بأن كل حكومة ملتزمة بحكم القانون في الداخل يجب أن تلتزم أيضا بحكم القانون في الخارج. ولكل الدول مصلحة واضحة فضلا عن مسؤولية واضحة تتمثل في تعزيز القانون الدولي وصون النظام الدولي.

ولقد تعلّم آباؤنا المؤسسون، رجال الدولة لعام ١٩٤٥، ذلك الدرس من تجربة مرة هي كناية عن حربين عالميتين وفترة من الركود الكبير. وهم أدركوا أن الأمن الدولي لا يعني توفير الأمن للبعض على حساب البعض

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-178. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

وإذا اختارت أية دولة، كبيرة أو صغيرة اتباع المسار المتعدد الأطراف أو رفضه فيما يتعلق بهذه الأمور جميعها، فيجب ألا يكون ذلك مجرد أمر يتعلق بالملاءمة السياسية. إنه أمر له توابعه التي تتخطى بكثير حدود السياق المباشر. وحينما تعمل البلدان سوياً في مؤسسات متعددة الأطراف على وضع قواعد القانون الدولي واحترامها وإنفاذها، فهي أيضاً ترسي قواعد الثقة المتبادلة والتعاون الأكثر فعالية بشأن قضايا أخرى.

وكلما ازداد استخدام بلد ما للمؤسسات المتعددة الأطراف - احتراماً للقيم المشتركة وقبولاً للالتزامات والضوابط المتأصلة في تلك القيم - ازدادت ثقة الآخرين به وقبولهم له وقويت فرصته في ممارسة قيادة حقيقية.

إن هذه المنظمة العالمية تحتل مكانة خاصة فيما بين المؤسسات المتعددة الأطراف. وأية دولة إذا ما هوجمت، لها الحق المتأصل في الدفاع عن نفسها بموجب المادة ٥١ من الميثاق. ولكن الأبعد من ذلك أنه إذا ما قررت الدول اللجوء إلى القوة للتصدي لتهديدات أكبر للسلم والأمن الدوليين، فليس هناك بديل عن الشرعية الفريدة من نوعها التي توفرها الأمم المتحدة.

وتعلق الدول الأعضاء في الحقيقة أهمية أساسية على هذه الشرعية وعلى سيادة القانون الدولي. وقد أوضحت - وخاصة إبان تحرير الكويت قبل اثني عشرة سنة - أنها راغبة في اتخاذ إجراء تحت سلطة مجلس الأمن وهو إجراء لما كان لها أن تتخذه من دون هذه السلطة.

ويعتمد وجود نظام أمن عالمي فعال على سلطة المجلس، وبالتالي على توافر الإرادة السياسية لاتخاذ إجراء حتى في أكثر الحالات صعوبة حينما يبدو الاتفاق بعيد المنال منذ البداية. وينبغي ألا يكون المعيار الأساسي في إدراج

الآخر. فالسلام والأمن والحرية ليست سلعا أساسية محدودة مثل الأرض أو النفط أو الذهب، يمكن لدولة من الدول أن تمتلكها على حساب دولة أخرى.

بل على النقيض من ذلك، كلما ازداد سلم أية دولة وأمنها وحريتها، ازدادت إمكانية حصول جيرانها على السلم والأمن والحرية. وقد سلموا أنه بالاتفاق على ممارسة السيادة سوياً يمكنهم السيطرة على المشاكل التي من شأنها أن تقهر أياً منهم إذا ما تصرفوا منفردين. وإذا كانت هذه العبر واضحة في عام ١٩٤٥ ألا ينبغي أن تكون أكثر وضوحاً اليوم، ولا سيما في عصر العولمة؟

ولا يعتقد أي شخص اعتقاداً جاداً بأنه يمكن لكل أمة أن تدبر أمرها بمعزل عن الآخرين حيال ما يكاد يكون أي بند من جدول أعمالنا. وحتى أكثر البلدان قوة تعلم أنها تحتاج إلى العمل مع بلدان أخرى في مؤسسات متعددة الأطراف لتحقيق مقاصدها. ولا يمكننا ضمان أن الأسواق المفتوحة توفر مزايا وفرصاً للجميع إلا عن طريق الإجراءات المتعددة الأطراف. ولا يمكننا إعطاء الشعوب في أقل البلدان نمواً فرصة النجاة من الفقر المزري والجهل والمرض إلا عن طريق الإجراءات المتعددة الأطراف. ولا يمكننا حماية أنفسنا من الأمطار الحمضية والاحتراق العالمي ومن انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، ومن الاتجار غير المشروع بالمخدرات أو الاتجار المشين ببني البشر إلا عن طريق الإجراءات المتعددة الأطراف.

وينطبق ذلك بدرجة أكبر على منع الإرهاب. فقد تستطيع الدول منفردة أن تدافع عن أنفسها بالرد على الجماعات الإرهابية والبلدان التي تأويها أو تدعمها. ولا يمكن توفير أي أمل حقيقي في حرمان الإرهابيين من الفرص المتاحة لهم إلا باليقظة والتعاون المتضافرين فيما بين جميع الدول والتبادل الدائم والمنظم للمعلومات.

وثانياً، تواصل قيادة العراق تحدي القرارات الإلزامية التي اتخذها مجلس الأمن بموجب الفصل السابع من الميثاق. ولقد أشركت العراق في نقاش متعمق بشأن قضايا متعددة تتضمن ضرورة عودة مفتشي الأسلحة وفقاً لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

ويجب أن تستمر جهود التوصل إلى امتثال العراق لقرارات المجلس. وإنني أناشد كل الذين لهم نفوذ لدى قادة العراق أن يؤكدوا لهم الأهمية القصوى لقبول مفتشي الأسلحة. هذه خطوة أولى لا غنى عنها صوب التأكيد للعالم أنه قد تم بالفعل إزالة جميع أسلحة الدمار الشامل التي يملكها العراق، ودعوني أؤكد أنها خطوة لا غنى عنها صوب تعليق الجزاءات التي تتسبب في الكثير من معاناة الشعب العراقي ومن ثم إنهاؤها في نهاية المطاف.

إنني أحث العراق على الامتثال لالتزاماته من أجل شعبه ومن أجل النظام العالمي. وإذا ما استمر تحدي العراق فيجب على مجلس الأمن تحمل مسؤولياته.

وثالثاً، اسمحوا لي أن أحثكم جميعاً، بصفتكم قادة للمجتمع الدولي، على مواصلة التزامكم تجاه أفغانستان. أنا أعلم أنني أتكلم بالنيابة عنكم جميعاً حينما أرحب بالرئيس كارزاي في هذه الجمعية العامة وحينما أهنته على نجاته من محاولة الاغتيال الآتية في الأسبوع الماضي - وهي تذكرة مؤلمة بمدى صعوبة اجتثاث بقايا الإرهاب من أي بلد يكون الإرهاب قد ترسخ فيه. لقد سمح الإهمال المشين من جانب المجتمع الدولي لأفغانستان في التسعينات بأن يترلق ذلك البلد إلى الفوضى ويوفر أرضاً خصبة ليعتدع فيها تنظيم القاعدة.

واليوم أفغانستان في حاجة ماسة إلى العون في مجالين. تحب معاونة الحكومة لكي تمد سلطتها على جميع أنحاء البلد. فبدون هذا ستفشل جميع الجهود الأخرى. ويجب

قضية ما في جدول أعمال المجلس هو مدى تقبل الأطراف لها، ولكن وجود تهديد خطير للسلم في العالم.

واسمحوا لي الآن أن أنتقل إلى أربعة تهديدات حالية للسلم العالمي حيث نحتاج بصورة كبيرة إلى قيادة حقيقية وإجراء فعال. أولاً الصراع الإسرائيلي- الفلسطيني وهناك الكثيرون منا يعملون مؤخرًا جاهدين من أجل التوفيق بين الشواغل الأمنية الإسرائيلية المشروعة وبين الاحتياجات الإنسانية الفلسطينية. ولكن لا يمكن تحقيق تلك الأهداف المحدودة بمعزل عن السياق السياسي الأعم. إذ يجب علينا أن نعود للبحث عن حل عادل ودائم يمكنه وحده أن يجلب الأمن والرفاهة إلى الشعبين وفي الواقع إلى المنطقة بأسرها.

والشكل النهائي للتسوية السلمية في الشرق الأوسط معروف جيداً وقد حُدد منذ أمد طويل في قرار مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣)، تحددت مكوناته الإسرائيلية - الفلسطينية بصورة أكثر وضوحاً في القرار ١٣٩٧ (٢٠٠٢): الأرض مقابل السلام؛ وإنهاء الإرهاب والاحتلال؛ وإقامة دولتين، إسرائيل وفلسطين تعيشان جنباً إلى جنب داخل حدود آمنة ومعترف بها. ولقد قبل الطرفان هذه الرؤية. ولكن لا يمكننا تحقيقها إلا إذا تحررنا بسرعة وبالتوازي على جميع الجبهات. وما يسمى بالنهج التعاقي قد لقي الفشل.

وكما اتفقنا في الاجتماع الرباعي في واشنطن في أيار/مايو على ضرورة عقد مؤتمر دولي للسلام دونما إبطاء لوضع دليل تفصيلي للخطوات المتوازية؛ خطوات لتعزيز أمن إسرائيل وخطوات لتعزيز المؤسسات الفلسطينية الاقتصادية والسياسية، وخطوات لحسم تفاصيل اتفاقية السلام النهائي. في غضون ذلك يجب تكثيف خطوات لتخفيف معاناة الشعب الفلسطيني وهذا الأمر يشكل ضرورة ملحة.

ممارسة التعبير عن التهاني داخل قاعة الجمعية العامة بعد إلقاء البيانات. وفي هذا السياق، أود أن أقترح أنه ينبغي على المتكلمين في المناقشة العامة، بعد الإدلاء ببياناتهم، أن يغادروا قاعة الجمعية العامة عبر الغرفة ٢٠٠ GA، الموجودة خلف المنصة، قبل العودة إلى مقاعدهم.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة توافق على العمل بهذه الطريقة أثناء المناقشة العامة للدورة السابعة والخمسين؟
تقرر ذلك.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لوزير الشؤون الخارجية في البرازيل، معالي السيد سلسو لافر.

السيد لافر (البرازيل) (تكلم بالانكليزية): أتوجه إليكم بتهانينا، بمناسبة انتخابكم رئيساً للجمعية العامة، وأتوجه بالشكر إلى سلفكم، السيد هان سونغ - سو، لقيادته التي أبرزها في مرحلة كانت على وجه الخصوص حرجة في تاريخ المنظمة.
وإلى الأمين العام كوفي عنان، أعيد تأكيد ثقة البرازيل في قيادته.

ويسعدني أن أحيي انضمام تيمور الشرقية لأسرة الأمم المتحدة، تماماً كما رحبنا بها في برازيليا لانضمامها إلى جماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية. وتيمور الحرة قصة نجاح بارزة للأمم المتحدة.

وترحب البرازيل أيضاً بسويسرا، كعضو جديد كامل العضوية في هذا الحفل العالمي السياسي.

جئت لهذه القاعة أمثل بلداً يؤمن بالأمم المتحدة وينظر لتعددية الأطراف على أنها المبدأ الأساسي في العلاقات فيما بين الدول. وهذا اقتناع نتمسك به تمسكاً قوياً في جميع الأوقات، الجيد منها والسيء على حد سواء. ومن الواضح

أن يفي جميع المانحين بالتزاماتهم للمساعدة في إعادة التأهيل والتنمية. وبخلاف ذلك، سيفقد الأفغان الأمل ونحن نعلم أن اليأس يولد العنف.

وأخيراً اقترب العالم مؤخراً في جنوب آسيا أكثر من أي وقت مضى خلال سنوات عديدة ماضية من الصراع المباشر بين قوتين تمتلكان قدرات نووية.

وقد يكون الوضع قد هدأ بعض الشيء، لكنه ما زال محفوفاً بالمخاطر. فلا بد من معالجة أسبابه الأساسية. وفي حالة اندلاع أزمة جديدة، قد يكون للمجتمع الدولي دور يضطلع به، ورغم أنه من دواعي سروري أن أعترف - بل أرحب بشدة - بالجهود التي تبذلها دول أعضاء لها مكانتها من أجل مساعدة القائدين على إيجاد حل.

اسمحوا لي أن اختتم بتذكير الأعضاء بتعهدهم الذي قطعوه قبل عامين، في قمة الألفية، بجعل الأمم المتحدة أداة أكثر فاعلية في خدمة شعوب العالم. واليوم، أرجو منهم الوفاء بذلك التعهد. لنعترف جميعنا من الآن فصاعداً - في كل عاصمة، وفي كل دولة، صغيرة كانت أم كبيرة - بأن المصلحة العالمية هي مصلحتنا الوطنية.

البند ٩ من جدول الأعمال

المناقشة العامة

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أود أن أذكر أعضاء الجمعية العامة بالمقرر ٤٦٨/٥٦ المؤرخ ١ أيار/مايو، الذي قررت بموجبه الجمعية العامة وضع حد زمني يتمثل في ١٥ دقيقة لكل بيان. وداخل هذا الإطار الزمني، أود أن أناشد جميع المتكلمين أن يلقوا ببياناتهم بسرعة عادية كي يتم توفير الترجمة الشفوية بشكل مناسب.

وأود أن أسترعي انتباه الجمعية العامة إلى المقرر الذي اتخذته الجمعية في دورات سابقة، وأعني، عدم تشجيع

ونحن ملتزمون ببدء نفاذ بروتوكول كيوتو وإنشاء المحكمة الجنائية الدولية، وتعزيز جدول أعمال التنمية الاجتماعية، والتقدم نحو نزع الأسلحة النووية والتقليدية. ورؤية البرازيل للعالم بقيادة الرئيس فرناندو هنريكي كاردوسو لا تعبر عن أهداف الحكومة فحسب، بل أيضا عن أهداف البلد والمجتمع ككل. ولهذا السبب فإن العملية الانتخابية الجارية ستعزز الديمقراطية في البرازيل وستؤكد على مكانة البلاد في الساحة الدولية.

والتزامنا بالأمم المتحدة وبتعددية الأطراف لن يتزعزع "في أوقات العواصف أو الرياح المجرمة"، وهنا اقتبس قول الشاعر العظيم، كامويس الناطق بالبرتغالية. وكلما كان التحدي أكبر، كالصعوبات التي نواجهها خلال هذه المرحلة العسيرة، كانت الحاجة إلى إيجاد حلول تقوم على الشرعية أكبر - الشرعية الناتجة عن المشاركة وتوافق الآراء. وينبغي أن يكون التعاون أسلوب عملنا.

وفي مجال التعددية، فإن القيادة أساسية للمهام التي تواجهنا. وإننا نعي ذلك، ولكن لا بد من تعريف شكل ومحتوى كل مهمة عن طريق الحوار. وبالحوار وحده يمكن بناء تحالف حقيقي من أمم متحدة - أمم توحيدها قوة الرأي. ويمكن للمصالح المتشابكة التي تشكل نسيج التكافل العالمي أن تدار فقط من خلال السلطة التي تبث جذورها في المؤسسات المتعددة الأطراف وفي احترام القانون الدولي. ويجب تأييد الالتزام بالتسوية التفاوضية، برعاية تعددية الأطراف.

وفي وقت الهجمات الإرهابية يوم ١١ أيلول/سبتمبر، أبدت هذه المنظمة تضامنها مع الولايات المتحدة الأمريكية على الفور باعتماد قرارات داخل الجمعية العامة ومجلس الأمن. وعلى الصعيد الإقليمي، تم الاستناد إلى

أننا نمر الآن بمرحلة صعبة في تاريخ المنظمة. وهي مرحلة تدعو إلى اتخاذ تدابير مستدامة تقوم على أساس القيم والمبادئ التي أرسيت عليها الأمم المتحدة. وما فتئت البرازيل تدافع عنها منذ انعقاد أول المؤتمرات الدولية في القرن العشرين.

إننا لم نسمح لأنفسنا مطلقا أن يُغرنا منطق القوة. بل ظللنا نسترشد دائما بقوة الحجة. وكانت هذه هي السياسة الخارجية للرئيس فرناندو هنريكي كاردوسو. وطوال ثمانية أعوام لفترتي حكمه اللتين جاءتتا نتيجة انتخابات ديمقراطية، تواتر اتباع مبادئ توجيهية أساسية معينة: تعزيز عملية صنع القرار الديمقراطي، والتغلب على عجز الحكم في العلاقات الدولية، وتصميم هيكل مالي جديد وتوفير حلول فعالة لتقلبات تدفقات رؤوس الأموال، والدفاع عن وجود نظام تجاري متعدد الأطراف يتسم بالانصاف والتوازن - من هنا، تكمن أهمية منظمة التجارة العالمية وأهمية الولاية الصادرة عن مؤتمر الدوحة، وتصويب التشوهات الناتجة عن عولمة اقتصادية لا ترافقها عملية مماثلة لعولمة سياسية ومؤسسية، والتأكيد على قيم حقوق الإنسان والتنمية المستدامة. فلا يمكن لنا أن نتصدى لهذه التحديات وحدنا.

ولهذا السبب، سعى الرئيس فرناندو هنريكي كاردوسو إلى تعزيز السوق المشتركة للجنوب، مع تكامل أمريكا الجنوبية، بوصفها أدوات لتحقيق السلم والتعاون وزيادة المنافسة فيما بين بلداننا. وبالمثل، شجع الرئيس كاردوسو على تنمية الشراكات في جميع القارات، وسعى نحو إجراء مفاوضات متوازنة لإنشاء مناطق للتجارة الحرة، خاصة مع الاتحاد الأوروبي، بالإضافة إلى البلدان الأطراف في منطقة التجارة الحرة لعملية الأمريكتين.

سيرجيو فيرا دي ميليو، بمنصب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، يمثل شرفا كبيرا لجميع أبناء البرازيل. إنه يخلف ماري روبنسون التي يجدر بنا الإشادة بمنجزاتها الهامة.

لقد أنشئت الأمم المتحدة للحفاظ على السلم والأمن. غير أن الصراعات المسلحة وجيوب العنف ما برحت قائمة اليوم.

والحالة في الشرق الأوسط تبين مدى ابتعادنا حتى الآن عن النظام الدولي الذي تصوره واضعو ميثاق الأمم المتحدة.

إن البرازيل تؤيد إنشاء دولة فلسطينية ديمقراطية وأمنة وقادرة على البقاء من الناحية الاقتصادية، وتؤيد أيضا حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير. والبرازيل تدافع عن حق دولة إسرائيل في العيش داخل حدود آمنة وعن حق شعبها في العيش في أمن. وهذه متطلبات أساسية لإحلال السلام الدائم في الشرق الأوسط. ولا يمكننا القضاء على التدمير العشوائي الجارف المتمثل في العنف والمضي قدما، إلا بالاعتراف المتبادل بالمواقف الشرعية المتضاربة في المنطقة وبالبناء على الاتفاقات القائمة.

ولا يجوز اللجوء إلى استخدام القوة على الصعيد الدولي إلا عندما بعد استنفاد جميع الخيارات الدبلوماسية. ولا يجوز ممارسة القوة إلا وفقا لميثاق الأمم المتحدة وبطريقة تتماشى مع قرارات مجلس الأمن. وبغير ذلك، فإن موثوقية المنظمة لن تتقوض بطريقة غير قانونية فحسب، بل أيضا ستوجد حالة من الاستقرار الخوف بالمخاطر الذي لا يعمر طويلا.

وفي حالة العراق بالذات، تعتقد البرازيل أن من واجب مجلس الأمن أن يقرر التدابير اللازمة التي تكفل التقيد التام بالقرارات ذات الصلة. إن ممارسة مجلس الأمن

معاهدة المساعدة المتبادلة بين الأمريكتين بناء على مبادرة برازيلية تعبيرا عن نبذنا القوي وإدانتنا لجميع الأعمال الإرهابية الوحشية، وعن تضامننا مع الولايات المتحدة.

إن هذه الردود قد تجسدت في تعاون متجدد في المسائل المتعلقة بالأمن والاستخبارات والشرطة والقضاء.

إن إيجاد حلول دائمة للإرهاب والاتجار بالمخدرات على الصعيد الدولي والجريمة المنظمة كلها تتطلب بذل جهود دقيقة ومستمرة لإرساء الشراكات والترتيبات التعاونية التي تتماشى مع نظام الأمم المتحدة المتعدد الأطراف.

إن العديد من البلدان والمناطق قد أثقلت كاهلها تكاليف العولمة، بينما في الوقت نفسه تُحرم من فوائدها. وإن ذات التدفق الحر لرأس المال الذي من شأنه أن يعزز الاستثمار مسؤول عن الهجمات التكهنية على العملات الوطنية وأزمة ميزان المدفوعات. مما يصاحب ذلك من أثر سلبي على استمرار السياسات العامة وعلى التخفيف من وطأة الأمراض الاجتماعية.

إن الحماية وجميع أشكال الحواجز التي توضع أمام التجارة، سواء من حيث الحواجز الجمركية وغير الجمركية، ما برحت تخنق الاقتصادات النامية وتقضي على عنصر التنافس في صادراتها. وإن تحرير القطاع الزراعي ما فتئ مجرد وعد أجوف يجري تأجيله إلى أجل غير مسمى.

إن العولمة التي نطمح إليها تتطلب إصلاح المؤسسات الاقتصادية والمالية. يجب ألا تقتصر على انتصار السوق.

إن أي فهم عصري للتنمية لا بد وأن يشمل حماية حقوق الإنسان سواء أكانت حقوقا مدنية أم سياسية أم اقتصادية أم اجتماعية أم ثقافية. وفي هذا الصدد، فإن تعيين

خطاب السيد جورج دبليو بوش رئيس الولايات المتحدة الأمريكية

الرئيس (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس الولايات المتحدة الأمريكية.

اصطحب الرئيس، جورج بوش رئيس الولايات المتحدة الأمريكية إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): باسم الجمعية العامة يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد جورج دبليو بوش، رئيس الولايات المتحدة الأمريكية، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

الرئيس بوش (تكلم بالانكليزية): نجتمع بعد عام واحد ويوم واحد منذ وقع الهجوم الإرهابي الذي جلب الحزن لبلادي وللمواطنين ينتمون إلى بلدان عديدة. فبالأمس تذكرنا الأرواح البريئة التي أزهقت في ذلك الصباح المريع. واليوم نتقل وبدون وجل أو خوف إلى واجب عاجل يتمثل في حماية أرواح أخرى.

لقد أنجزنا الكثير في العام الماضي - في أفغانستان وما وراءها. ولكن لا يزال يتعين فعل الكثير - في أفغانستان وما وراءها. إن العديد من الدول الممثلة هنا قد انضمت إلينا في الكفاح ضد الإرهاب العالمي، وإن شعب الولايات المتحدة لمتمن لها.

لقد ولدت الأمم المتحدة وهي تحلم بأمل لم تقض عليه حرب عالمية - إنه الأمل في عالم يتحرك قدماً نحو العدالة ويفر من الأنماط البالية للصراع والخوف. إذ أن الأعضاء المؤسسين قد عقدوا العزم على أنه لا يجوز البتة تدمير سلام العالم على أيدي أي إنسان شرير محب للأذى. لقد أنشأنا مجلس الأمن الدولي لا لكي تصبح كعصبة الأمم - بل لكي تكون فيها مداولاتنا أكثر من مجرد كلام ولكي تكون فيها قراراتنا أكثر من مجرد تمنيات.

لمسؤولياته هي الطريقة التي تكفل تخفيف حدة التوتر وتجنب العواقب الوخيمة التي تنجم عن المزيد من عدم الاستقرار.

أما في أنغولا، فإن المجتمع الدولي لا بد له وأن يؤيد التطورات الإيجابية الأخيرة، التي تفتح الباب أمام إعادة بناء البلد وتوطيد أركان السلم والديمقراطية فيها.

إن تعزيز نظام الأمن الجماعي ما برح يشكل تحدياً. فمجلس الأمن يحتاج إلى إصلاح ليتسنى له أن يعزز من شرعيته وأن يرسى قواعد تفضي إلى مزيد من التعاون الدولي المتين لبناء نظام دولي يزخر بالعدالة والاستقرار. وثمة خاصية رئيسية لهذا الإصلاح ينبغي أن تتمثل في زيادة عدد أعضاء المجلس، في الفتتين الدائمة العضوية وغير الدائمة.

والبرازيل أعلنت على الملأ - وإني أؤكد ذلك من جديد هنا - أنها على استعداد للمساهمة في عمل مجلس الأمن وأن تضطلع بجميع مسؤولياتها.

وبالنسبة للبرازيل، فإن الأمم المتحدة كما قالت حنه آريندت هي الحيز العام للسلطة الذي لا يتأتى إلا عن القدرة البشرية للعمل المتضافر. إن الأمم المتحدة هي الحلقة الهامة في سلسلة قيام حكم عالمي ينصب تركيزه على زيادة التوزيع العادل لعوائد السلام والتقدم.

وهنا تكمن رؤيتنا في المستقبل، رؤية تتمثل في التضامن بين الشعوب والأمم، رؤية شرعية بفضل الفهم المتجدد والشامل للسلطة.

إننا نستلهم من ملاحظة الفيلسوف غويتشارديني، وهو من أبناء فلورنس الذين عاصروا الفيلسوف مكيافيلي وكان أكثر نجاحاً من الناحية السياسية، حيث قال: "عادة يكون الأمل بين الناس أقوى من الخوف".

قانونا أخلاقيا ولا حد لأطماعها المتسمة بالعنف. وقد شهدنا في الهجمات التي وقعت على أمريكا منذ عام مضى ما يضره أعداؤنا من نوايا تدميرية. ويختبئ هذا الخطر داخل كثير من الدول، بما فيها دولتي. فالإرهابيون في الخلايا والمخيمات عاكفون على تدبير المزيد من الدمار وإقامة قواعد جديدة يشنون منها حربهم على الحضارة. وأخشى ما نخشاه أن يجد الإرهابيون طريقا مختصرا يوصلهم إلى أطماعهم الجنونية إذا ما أمدهم أحد النظم الخارجة على القانون بالتكنولوجيات التي تمكنهم من القتل على نطاق واسع.

ونحن نجد هذه الأخطار مجتمعة في مكان واحد، وفي نظام واحد، في أشد صورها فتكا وعدوانا، أي نجد ذلك النوع من الخطر العدواني الذي ولدت الأمم المتحدة لمواجهة على وجه التحديد. فمنذ اثني عشر عاما قام العراق دون ما استفزاز بغزو الكويت. وتأهبت قوات النظام المذكور لمواصلة مسيرتها للاستيلاء على بلدان أخرى وما بها من موارد. ولو جرى استرضاء صدام حسين بدلا من إيقافه لعرض سلام العالم واستقراره للخطر. ولكن منعة قوات التحالف وإرادة الأمم المتحدة أوقفتا هذا العدوان.

إن دكتاتور العراق لكي يوقف القتال وينقذ نفسه، قبل مجموعة من الالتزامات. وكان الشروط واضحة له، كما كانت واضحة للجميع. ووافق على أن يثبت امتثاله لكل التزام من تلك الالتزامات. ولكنه لم يثبت سوى ازدرائه للأمم المتحدة ولكل ما قطعه على نفسه من عهود. وهكذا صاغ صدام حسين التهمة لنفسه بخرقه جميع التعهدات، وممارسته ألوان الخداع، وأخذ بصنوف القسوة.

وفي عام ١٩٩١، طالب قرار مجلس الأمن ٦٨٨ (١٩٩٩) النظام العراقي بالكف الفوري عن قمع شعبه، بما

بعد أجيال من الدكتاتوريين المخادعين ونكث المعاهدات وإزهاق الأرواح، كرسنا أنفسنا للحفاظ على معايير الكرامة الإنسانية، وهي معايير يتشاطرها معنا الجميع، وكرسنا أنفسنا لنظام أمن يدافع عن حياضه الجميع.

وهناك اليوم ما يتحدى هذه المعايير، وهذا الأمن.

إن التزامنا إزاء الكرامة الإنسانية يتحده استمرار الفقر وتفتشي المرض. والآلام كبيرة، ومسؤولياتنا في هذا الصدد واضحة. وها هي الأمم المتحدة تنضم إلى العالم من أجل تقديم العون حيثما يصل إلى الناس وينهض بمستويات معيشتهم، ومن أجل توسيع نطاق التبادل التجاري وما يصاحبه من رخاء، ومن أجل تقديم الرعاية الطبية حيثما تشتد الحاجة إليها.

وتعبيرا عن التزامنا عن الكرامة الإنسانية، ستعود الولايات المتحدة إلى صفوف منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو). فقد تم إصلاح هذه المنظمة، وسوف تشارك الولايات المتحدة مشاركة كاملة في رسالتها الرامية إلى إعلاء شأن حقوق الإنسان والتسامح والتعلم.

وأمننا المشترك تتحده الصراعات الإقليمية، تلك النزاعات العرقية والدينية القديمة، ولو أنها ليست حتمية. أما في الشرق الأوسط، فلا يمكن أن ينعم أحد الجانبين بسلام ما لم تتوافر الحرية لكليهما. وتعرب أمريكا عن التزامها بقيام دولة مستقلة وديمقراطية في فلسطين، تعيش جنبا إلى جنب مع إسرائيل في سلام وأمن. فالفلسطينيون، شأنهم شأن سائر الشعوب الأخرى، جديرون بأن تكون لهم حكومة ترعى مصالحهم وتصغي لما يقولون. وما برحت حكومتي تشجع جميع الأطراف على النهوض بمسؤولياتها في مسعانا للتوصل إلى تسوية عادلة وشاملة لهذا الصراع.

وتتعرض مبادئنا وأمننا فوق كل شيء للتحدي من قبل الجماعات والنظم الخارجة على القانون، التي لا تقبل

أمير الكويت وأحد الرؤساء الأمريكيين السابقين. وامتدحت حكومة العراق علانية هجمات ١١ أيلول/سبتمبر. وقد هرب بعض إرهابيي القاعدة من أفغانستان ومن المعروف أنهم موجودون في العراق.

وفي عام ١٩٩١، وافق النظام العراقي على تدمير كافة أسلحة الدمار الشامل والقذائف بعيدة المدى وعلى وقف تطويرها، وعلى أن يثبت للعالم قيامه بذلك عن طريق الامتثال لعمليات تفتيش صارمة. وقد أدخل العراق بكل جانب من جوانب هذا التعهد الأساسي.

وخلال الفترة من ١٩٩١ إلى ١٩٩٥، قال النظام العراقي إنه لا يملك أية أسلحة بيولوجية. واعترف النظام بعد أن هرب أحد كبار الموظفين في برنامج أسلحته وكشف هذه الكذبة بإنتاج عشرات الآلاف من لترات الأنتراكس وغيره من العوامل البيولوجية الفتاكة من أجل استخدامها في رؤوس القذائف من طراز سكود، وفي القنابل الجوية، وفي صهاريج الرش بالطائرات. ويعتقد مفتشو الأمم المتحدة أن العراق قد أنتج ما بين ضعفي وأربعة أضعاف كمية العوامل البيولوجية التي أفصح عنها وأنه لم يبلغ عن مصر ما يتجاوز ثلاثة أطنان مترية من المواد التي يمكن استخدامها لإنتاج الأسلحة البيولوجية. وحتى في الوقت الحاضر، يقوم العراق بتوسيع وتحسين المرافق التي كانت مستخدمة لإنتاج الأسلحة البيولوجية.

ويكشف مفتشو الأمم المتحدة أيضا عن احتمال أن يكون العراق محتفظا بمخزونات من غاز الأعصاب VX والخرذل وغيرهما من المواد الكيميائية، وأن النظام عاكف على إعادة بناء المرافق القادرة على إنتاج الأسلحة الكيميائية وتوسيعها.

وفي عام ١٩٩٥، بعد سنوات من الخداع، اعترف العراق في النهاية بأن لديه برنامجا عاجلا للأسلحة النووية قبل

في ذلك الاضطهاد المنهجي للأقليات، الذي وصفه المجلس بأنه "يهدد السلام والأمن الدوليين في المنطقة".

وما زال يجري تجاهل هذا الطلب. ففي العام الماضي، وجدت لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة أن العراق يواصل ارتكاب انتهاكات جسيمة للغاية لحقوق الإنسان وأن القمع سائد في كل أرجائه. فقد تعرض عشرات الآلاف من المعارضين السياسيين والمواطنين العاديين للاعتقال التعسفي والسجن، والإعدام بلا محاكمة، والتعذيب عن طريق الضرب والكي والصدمات الكهربائية والتجويع والتشويه والاعتصاب. ويجري تعذيب الزوجات أمام أزواجهن، والأطفال في حضور ذويهم، ويتولى إخفاء كل هذه الفظائع عن أعين العالم جهاز للحكم الشمولي.

وفي عام ١٩٩١، طالب مجلس الأمن الدولي العراق من خلال قراره ٦٨٦ (١٩٩١) و ٦٨٧ (١٩٩١) إعادة جميع السجناء من رعايا الكويت وغيرها من البلدان. ووافق النظام العراقي. ولم يلبث أن أدخل بهذا الوعد. وفي العام الماضي، أفاد المنسق الرفيع المستوى المعني بهذه المسألة التابع للأمم المتحدة بأن مصائر ما يزيد عن ٦٠٠ شخص من الرعايا الكويتيين والسعوديين والهنود والسنوريين واللبنانيين والإيرانيين والمصريين والبحرينيين والعمانيين ما زالت مجهولة. وبين هؤلاء طيار أمريكي.

وفي عام ١٩٩١، طالب مجلس الأمن الدولي العراق، بموجب القرار ٦٨٧ (١٩٩١)، أن يتخلى عن جميع صلاته بالإرهاب وألا يأذن لأية منظمات إرهابية بالعمل في العراق. ووافق النظام العراقي. ثم نكث بهذا الوعد. ويواصل العراق في انتهاك لقرار مجلس الأمن ١٣٧٣ (٢٠٠١) تقديم المأوى والدعم للمنظمات الإرهابية التي توجه العنف ضد إيران وإسرائيل والحكومات الغربية. ويستهدف المنشقون العراقيون في الخارج بالقتل. وفي عام ١٩٩٣، حاول العراق اغتيال

وبرفضه الامتثال للاتفاقات التي أبرمها هو نفسه، فإنه يتحمل كل الذنب عن جوع وشقاء المدنيين العراقيين الأبرياء.

وفي عام ١٩٩١، وعد العراق مفتشي الأمم المتحدة بإتاحة سبل الوصول الفوري وغير المقيد للتحقق من التزام العراق بالتخلص من أسلحة التدمير الشامل والقذائف الطويلة المدى. وحث العراق بذلك الوعد، منفقا سبع سنوات في الخداع ومراوغة ومضايقة مفتشي الأمم المتحدة قبل أن يكف عن التعاون كلية. وبعد بضعة أشهر فقط من وقف إطلاق النار عام ١٩٩١، جدد مجلس الأمن مرتين طلبه من النظام العراقي التعاون الكامل مع المفتشين، مدينا انتهاكات العراق الخطيرة لالتزاماته. وجدد مجلس الأمن مرة أخرى ذلك الطلب في عام ١٩٩٤ ومرتين في عام ١٩٩٦، معربا عن شجبه الواضح لانتهاكات العراق لالتزاماته. وجدد مجلس الأمن طلبه إلى العراق ثلاث مرات إضافية في عام ١٩٩٧، مبينا انتهاكات صارخة، وثلاث مرات إضافية في عام ١٩٩٨، ووصفا سلوك العراق بأنه غير مقبول البتة. وفي عام ١٩٩٩، تكرر الطلب.

ونجتمتع اليوم، بعد قرابة أربع سنوات منذ أن وطلعت أقدام مفتشي الأمم المتحدة أرض العراق في آخر مرة - أربع سنوات أتاحت للنظام العراقي ليخطط ويصنع ويختبر خلف ستار السرية. وإننا نعلم أن صدام حسين كان يسعى إلى أسلحة القتل الجماعي حتى أثناء وجود المفتشين في البلد. فهل نفترض أنه توقف عندما غادروا؟ إن التاريخ والمنطق والحقائق تقود إلى نتيجة واحدة، ألا وهي أن نظام صدام حسين يمثل خطرا عظيما آخذا في التجمع. والقول بغير ذلك مناقض للأدلة. وافترض حسن النية لدى هذا النظام بمثل مراهنه بملايين الأرواح وسلام العالم في مقامرة طائشة.

حرب الخليج. وإننا نعلم الآن أنه لولا الحرب لكان من المحتمل أن يكون النظام العراقي قد ملك سلاحا نوويا في وقت لا يتجاوز عام ١٩٩٣.

واليوم لا يزال العراق يمتنع عن تقديم معلومات هامة عن برنامجه النووي: تصميم الأسلحة، وسجلات الشراء، والبيانات المتعلقة بالتجارب، وتدوين المواد النووية وتوثيق المساعدة الأجنبية. ويوظف العراق علماء وفنيين نوويين مقتدرين. ويحتفظ بالبنية الأساسية المادية اللازمة لصنع سلاح نووي. وقام العراق بمحاولات عديدة لشراء أنابيب من الألومنيوم قوية جدا تستخدم في تخصيب اليورانيوم لصنع سلاح نووي. وإذا ما حصل العراق على المادة الانشطارية، فإنه سيتمكن من صنع سلاح نووي في غضون سنة. وقد أوردت وسائل الإعلام العراقية المملوكة للدولة تقارير عن العديد من الاجتماعات بين صدام حسين وعلمائه النوويين، مما لا يدع مجالاً للشك في استمرار شهيته لهذه الأسلحة.

ويملك العراق أيضا قوة من القذائف من طراد سكود يبلغ مداها أكثر من الـ ١٥٠ كيلومترا التي تسمح بها الأمم المتحدة. ويدل العمل الجاري في مرافق الاختبار والإنتاج على أن العراق يقوم بصنع قذائف ذات مدى أطول يمكن أن تسبب في موت جماعي في جميع أرجاء المنطقة.

وفي عام ١٩٩٠، بعد غزو العراق للكويت، فرض العالم جزاءات اقتصادية على العراق. واستمرت تلك الجزاءات بعد الحرب لإجبار النظام على الامتثال لقرارات مجلس الأمن. ومع مرور الوقت، سمح للعراق باستخدام عائدات النفط لشراء الأغذية. وقام صدام حسين بإفساد ذلك البرنامج، بالالتفاف حول الجزاءات لشراء تكنولوجيا القذائف والمواد العسكرية. وهو ينحى باللائمة على الأمم المتحدة في معاناة الشعب العراقي، بينما يستخدم ثروته النفطية لبناء قصور فخمة لنفسه ولشراء الأسلحة لبلده.

وإذا كان النظام العراقي يرغب في السلام، سيكف عن اضطهاد سكانه المدنيين، بما في ذلك الشيعة، والسنة، والأكراد، والتركماني وغيرهم - وذلك، مرة أخرى، على نحو ما هو مطلوب بموجب قرارات مجلس الأمن.

وإذا كان النظام العراقي يرغب في السلام، فليطلق سراح أفراد حرب الخليج الذين لا يزال مصيرهم مجهولاً أو يقدم بيانات عنهم. ويعيد وفاة أي أفراد ماتوا، ويعيد الممتلكات المسروقة، ويقبل المسؤولية القانونية عن الخسائر الناجمة عن غزو الكويت، ويتعاون تعاوناً كاملاً مع الجهود الدولية الرامية إلى حل تلك القضايا، كما تقتضي قرارات مجلس الأمن.

وإذا كان النظام العراقي يرغب في السلام، فإنه سيوقف على الفور الاتجار غير المشروع خارج نطاق برنامج النفط مقابل الغذاء. وسيقبل أن تدير الأمم المتحدة الأموال العائدة من ذلك البرنامج، لضمان استخدام الأموال بصورة عادلة وفورية لمصلحة الشعب العراقي.

وإذا ما اتخذت كل تلك الخطوات، فإن ذلك سيدل على انفتاح جديد وخضوع للمساءلة في العراق. وقد يمكن ذلك الأمم المتحدة من إنشاء حكومة تمثل كل العراقيين - حكومة تقوم على احترام حقوق الإنسان، والحرية الاقتصادية وإجراء انتخابات يشرف عليها المجتمع الدولي.

إن الولايات المتحدة ليست لديها مشكلة مع الشعب العراقي، ذلك الشعب الذي عانى أكثر من اللازم في قيد الأسر الصامت. والحرية للشعب العراقي قضية أخلاقية عظيمة وهدف استراتيجي عظيم.

فشعب العراق أهل لذلك. وأمن الدول جميعاً يقتضي ذلك.

إن المجتمعات الحرة لا تخيف غيرها عن طريق القسوة والغزو، والمجتمعات المنفتحة لا تهدد العالم بجرائم القتل

ولقد صبرنا أكثر من اللازم. وحاولنا الجزاءات. وحاولنا جزرة النفط مقابل الغذاء وعصا الضربات العسكرية من التحالف. ولكن صدام حسين تحدى كل تلك الجهود ولا يزال يطور أسلحة التدمير الشامل. والمرة الأولى التي قد نصح فيها متيقنين تماماً من أن لديه أسلحة نووية هي، لا سمح الله، عندما يستخدم أحدها. ومن واجبنا نحو جميع مواطنينا أن نفعل كل ما في وسعنا لمنع حلول ذلك اليوم.

إن سلوك النظام العراقي يشكل تهديداً لسلطة الأمم المتحدة وتهديداً للسلام. وقد أجاب العراق على عقد من مطالب الأمم المتحدة بعقد من التحدي. ويواجه العالم كله اختباراً وتواجه الأمم المتحدة لحظة صعبة وحاسمة. هل سيتم الوفاء بقرارات مجلس الأمن وإنفاذها أم أنها ستلقى جانباً بدون عواقب؟ هل ستستخدم الأمم المتحدة غرض إنشائها، أم أنها ستصبح غير ذات صلة بالموضوع؟

لقد ساعدت الولايات المتحدة على إنشاء الأمم المتحدة. وإننا نريد أن تكون الأمم المتحدة فعالة ومحترمة وناجحة. ونريد لقرارات أهم هيئة عالمية متعددة الأطراف أن تنفذ، والآن يقوم النظام العراقي على نحو انفرادي بتقويض تلك القرارات. ويمكن لشراكتنا الدولية أن تصمد أمام الاختبار الماثل أمامنا بتوضيح ما نتوقعه الآن من النظام العراقي.

إذا كان النظام العراقي يرغب في السلام، فإنه سيتعهد على الفور، ويكشف عن أسلحة التدمير الشامل والقذائف الطويلة المدى وكل المواد ذات الصلة ويزيلها أو يدمرها.

وإذا كان النظام العراقي يرغب في السلام، فإنه سينتهي على الفور كل الدعم الذي يقدمه للإرهاب ويعمل على قمعه، كما هو مطلوب من جميع الدول أن تفعل ذلك بموجب قرارات الأمم المتحدة.

النظام على تزويد حلفائه الإرهابيين بهذه الأسلحة، فلن تكون هجمات ١١ أيلول/سبتمبر إلا مقدمة لفضائع أبشع بكثير.

أما إذا اضطلعنا بمسؤولياتنا، وتغلبنا على هذا الخطر، ففي وسعنا الوصول إلى مستقبل مختلف تماما عن ذلك. فسوف يتسنى لأهل العراق أن ينفضوا عنهم ربق أسرهم. وسيكون في مقدورهم ذات يوم الانضمام إلى بلد ديمقراطي في أفغانستان وإلى بلد ديمقراطي في فلسطين، وإلهام كافة أرجاء العالم الإسلامي بإدخال الإصلاحات. وبوسع هذه الدول أن تبين بقدرتها على أن الحكم التزيه، واحترام المرأة، والاهتداء بتقاليد المعرفة الإسلامية العريقة يمكن أن تنتصر سواء داخل الشرق الأوسط أو خارجه. وسوف نظهر أن الآمال المعقودة على الأمم المتحدة يمكن أن تتحقق في عصرنا.

وليست أي من هاتين النتيجتين مؤكدة. فقد وضعت كلاهما أمامنا. ويتعين علينا أن نختار بين عالم يسوده الخوف وعالم رائده التقدم. ولكننا لا نملك أن نقف متفرجين دون أن نفعل شيئا بينما تتجمع الأخطار من حولنا. بل يجب علينا أن نهب دفاعا عن أمننا وعن حقوق البشر الدائمة وآمالهم. وسوف تتخذ الولايات المتحدة الأمريكية هذا الموقف بحكم تراثها وبحكم اختيارها. ويملك الممثلون لدى الأمم المتحدة سلطة اتخاذ ذلك الموقف كذلك.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): باسم الجمعية العامة أود أن أشكر رئيس الولايات المتحدة الأمريكية على البيان الذي أدلى به من فوره.

اصطحب السيد جورج و. بوش، رئيس الولايات المتحدة الأمريكية إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

الجماعي. والأمم المتحدة تؤيد تمتع العراق بالحرية السياسية والاقتصادية ووحدته.

ليست لدينا أوهم، وهذا أمر من المهم اليوم أن نتذكره. فقد هاجم صدام حسين إيران في عام ١٩٨٠ والكويت في عام ١٩٩٠. وقد أطلق القذائف التسيارية على إيران والمملكة العربية السعودية والبحرين وإسرائيل. وأصدر نظامه ذات يوم أمرا بقتل جميع الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و ٧٠ عاما في بعض القرى الكردية بشمال العراق. وقد استخدم الغازات في قتل كثير من الإيرانيين وفي قصف ٤٠ قرية عراقية.

وسوف تتعاون دولتي مع مجلس الأمن على التصدي للتحدي المشترك الذي يواجهنا. ولا بد من أن يتحرك العالم على نحو مدروس وحاسم لمخاسبة العراق في حالة قيام النظام العراقي مرة أخرى بتحدينا. وستتضافر في العمل مع مجلس الأمن على إصدار القرارات اللازمة في هذا الشأن. ولكن يجب ألا يساور أحد الشك في مقاصد الولايات المتحدة. فسوف تفرض قرارات مجلس الأمن، وسوف تلبى المطالب العادلة المتعلقة بالسلام والأمن، وإلا فلا مفر من القيام بعمل، إن النظام الذي فقد مشروعيته سيفقد كذلك سلطته. ويمكن أن تتخذ الأمور أحد مسارين.

فإذا ما تقاعسنا عن اتخاذ إجراء لمواجهة الخطر، سيظل شعب العراق يعيش حالة من الإذعان القاسي. وسيكتسب النظام قدرة جديدة على تهريب جيرانه والسيطرة عليهم وغزوهم، معرضا بذلك الشرق الأوسط لسنوات أخرى من سفك الدماء والخوف. وستبقى المنطقة مزعزعة الاستقرار، لا أمل لها في الحرية، وفي عزلة عن التقدم في عصرنا. وستضيق الخيارات أمامنا فيما يتعلق بمواجهة النظام العراقي مع كل خطوة يخطوها ذلك النظام صوب الحصول على أشد الأسلحة الرهيبة فتكا ونشرها. وإذا جرؤ

خطاب السيد ثابو مبيكي، رئيس جنوب أفريقيا

الرئيس (تكلم بالانكليزية): سوف تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس جمهورية جنوب أفريقيا.

اصطحب السيد ثابو مبيكي، رئيس جمهورية جنوب أفريقيا إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): يشرفني أن أرحب باسم الجمعية العامة في الأمم المتحدة بصاحب الفخامة السيد ثابو مبيكي، رئيس جمهورية جنوب أفريقيا، وأن أدعوه لمخاطبة الجمعية.

الرئيس مبيكي (تكلم بالانكليزية): أود أن أضمر صوتي إلى أصوات الآخرين في تقديم الشكر إلى رئيس الجمعية العامة السابق على الطريقة الممتازة التي أدار بها شؤون الجمعية. وأود أيضاً أن أتقدم إليكم بالتهنئة، يا سيادة الرئيس، على توليكم قيادة الجمعية العامة في دورتها السابعة والخمسين. ويحدونا الأمل أن تكون ولايتكم ناجحة في إدارة هذه الهيئة الهامة.

واسمحوا لنا أن نرحب أيضاً بسويسرا وتيمور الشرقية لانضمامهما إلى عضوية الأمم المتحدة.

لقد اجتمع قادة العالم السياسيون قبل سنتين تقريباً في هذا المكان وأكدوا مجدداً، من خلال إعلان الألفية التاريخي الذي أصدرته الأمم المتحدة، على إيمانهم بمنظمة الأمم المتحدة وميثاقها بوصفهما أساسين لا غنى عنهما لعالم ينعم بقدر أكبر من السلم والرخاء والعدالة. وأن تجمع هذا العدد من رؤساء الدول والحكومات، الذي لم يسبق له مثيل، في الأمم المتحدة للالتزام بالتعاون بين شعوب العالم، والالتزام بالسلم والرخاء والعدالة في جميع أنحاء المعمورة، يعطي أملاً لبلايين الناس في مختلف أنحاء العالم الذين يعرفون آلام الاضطهاد على أيدي الآخرين وآلام الحروب والصراعات العنيفة، والفقر والظلم.

لم يدر بخلد أي من هؤلاء الذين تكلموا من هذه المنصة بعد عام على تعهدهم باستخدام طاقاتهم ومواهبهم لتوفير حياة ذات معنى للجميع، أن السلام في هذا البلد وبقيّة العالم سيتعرض لتحدي وحشي بالهجوم الإرهابي المحرم الذي وقع في ١١ أيلول/سبتمبر. وها نحن نجتمع بعد يوم من الذكرى السنوية لأحداث ١١ أيلول/سبتمبر المشؤومة. ومن واجبننا الجماعي هو أن نؤكد ثانية تصميمنا جميعاً على إقامة عالم متحرر من الخوف من الإرهاب. ولدينا مهمة مشتركة تتمثل في كفالة أن ترقى هذه المنظمة فعلاً إلى مستويات التزاماتها بالقيام بجميع الأشياء التي تكفل تحقيق السلام. ويقع على عاتقنا التزام أكيد بأن نعطي معنى حقيقياً لرسالة الأمل التي أعلنها في إعلان الألفية. وقد تقول أجيال المستقبل إذا كنا قد تعلمنا أي شيء على الإطلاق من أحداث ١١ أيلول/سبتمبر الرهيبة، فإن هذا الشيء هو أنه ينبغي أن تكرر الجمعية العامة جهودها لتحقيق هذه المهام.

ونمشي مع هذا التصور، جئنا إلى الدورة السابعة والخمسين للجمعية العامة لنقول إن شعوب أفريقيا ارتقت إلى مستوى هذه التحديات بتشكيل الاتحاد الأفريقي. ويقوم اتحادنا على المبادئ المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة. ونتج هذا الاتحاد عن تحول منظمة الوحدة الأفريقية، التي دافعت عن قضية وحدة واستقلال أفريقيا لحوالي أربعين عاماً. ويمثل الاتحاد الأفريقي رد الأفارقة العملي والمتسم بالتصميم على ماضي أفريقيا وحاضرها، لصالح السلام والاستقرار والحرية وحقوق الإنسان والتعاون والتنمية والازدهار والكرامة الإنسانية. وتمثل برامجنا لاتتعاش قارتنا اجتماعياً واقتصادياً الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، التي يجب أن تساعدنا على استئصال شأفة الفقر والقضاء على التخلف في جميع أنحاء أفريقيا، وإنهاء إذلال أفريقيا، في سياق الاتحاد الأفريقي، بوصفها هدفاً للصدقات.

ويجب أن تعطي وكالات الأمم المتحدة وأجهزة الاتحاد الأفريقي، مجتمعة، الأولوية لمسائل من قبيل تنمية الموارد البشرية وبناء القدرة وتعبئة الاقتصاد الأفريقي، والتعامل بحزم مع عبء الدين الذي لا يطاق، وكفالة وصول منتجاتنا إلى أسواق العالم المتقدم، ونشر تحرير المرأة وتمكينها، ومكافحة الأمراض المعدية والأمراض الأخرى - مثل متلازمة نقص المناعة البشرية (الإيدز) والملاريا والسل الرئوي - ومكافحة تدهور البيئة.

وفي نهاية آب/أغسطس وبداية هذا الشهر، كان لشعب جنوب أفريقيا والأفارقة شرف استضافة مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة. وقد اتخذت في مؤتمر القمة الهام هذا قرارات بعيدة الأثر تكفل أن نورث الأجيال القادمة علما أفضل وأكثر إنسانية وإنصافا يقوم على ما نتفق على أنها أعمدة للتنمية المستدامة لا يمكن فصل بعضها عن بعض، وهي: التنمية الاقتصادية، والتنمية الاجتماعية، وحماية البيئة. وقد احترمت الوفود من جميع أنحاء العالم القرارات التي اتخذتها في خطة جوهانسبرغ للتنفيذ وإعلان جوهانسبرغ للتنمية المستدامة لكفالة أن يتوفر لبلايين الناس الذين وضعوا مصيرهم على أكتافنا مجتمعين برنامجا هاما للعمل من أجل تحقيق الأهداف الواردة في برنامج عمل القرن الـ ٢١ ووثائق أخرى اعتمدها دول المجتمع العالمي أثناء السنوات العشر الماضية.

وواجه مؤتمر قمة جوهانسبرغ الحقيقة الصارخة المتمثلة في أن بلايين البشر في جميع أنحاء العالم فقراء، وأكد بجرأة ضرورة أن نتعاون لتحقيق رخاء تشاطره البشرية من خلال التنمية المستدامة. واتفقنا على أنه يمكن تحقيق هذا الهدف لأننا كنا نستلهم من معرفة أن الموارد اللازمة متوفرة لدى المجتمع العالمي. وفي الحقيقة، ألزمت الدول الأعضاء نفسها فعلا بتوفير الوسائل الضرورية لتنفيذ خطتنا، خاصة فيما يتعلق بالتمويل والتكنولوجيا وبناء القدرات.

من الواضح أن أهداف الاتحاد الأفريقي والبرنامج الذي أعلن في الشراكة الجديدة يسعيان بصورة أساسية، وبحكم الضرورة، إلى النهوض بالأهداف الواردة في أهداف التنمية الألفية. ومن الطبيعي، أن الأمم المتحدة - بوصفها منظمة مشغولة بمهمة معالجة القضايا الحساسة المتمثلة في قضايا السلم وحقوق الإنسان واستتصال الفقر في إطار التنمية المستدامة - ستظل دائما منظمة رئيسية لنجاح الاتحاد الأفريقي وتحقيق أهداف الشراكة الجديدة للتنمية الأفريقية. وبناء على ذلك، وباسم شعوب أفريقيا المتحدة، يشرفنا ويسعدنا أن نوصي هذه المنظمة خيراً بالاتحاد الأفريقي والشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. ونحن مقتنعون بأننا سنحوّل، بدعم الأمم المتحدة، هذا القرن إلى قرن أفريقيا.

ومن دواعي سرورنا وجود عمليات سلام مشجعة في أنغولا وبوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية الشعبية والسودان، وإجراء انتخابات ناجحة بالفعل في جزر القمر. ونحن مسرورون بشكل خاص لأن هذه التطورات الإيجابية ستهيئ فرصة للملايين من زملائنا الأفارقة ليؤكدوا مجددا قدسية الحياة البشرية والأمن البشري والمشاركة في المهام الهامة المتمثلة في إعادة بناء بلدانهم لتحقيق حياة أفضل للجميع.

وكجزء من التزامنا بشن كفاح مستدام لتحقيق آمال الشعوب الأفريقية التي طالما تأجل تحقيقها، اتفقنا على إنشاء مختلف المؤسسات، بما فيها آليات مراجعة الأقران، التي من شأنها أن تساعدنا على كفالة الوفاء بالتزاماتنا بالديمقراطية وحقوق الإنسان والحكم الرشيد. وكلية ثقة بأن الأمم المتحدة ستعمل عن كثب مع الاتحاد الأفريقي، وبأن هذه المنظمة الرائدة لشعوب العالم ستسخر خبرتها الكبيرة والقيمة جداً لكفالة أن ينهض الاتحاد الأفريقي بمهمته الهامة والمُلحة المتمثلة في تحقيق تنمية مستدامة في كل بلد من بلدان قاراتنا.

٢/٥٥، الفقرة ٥). ومن خلال برنامجنا العالمية والإقليمية يمكننا، بل ويجب علينا ضمان أن تصبح العولمة بالفعل عملية قيمة تجلب تنمية مستدامة ورخاء دائما للجميع.

ومن هذه الدورة السابعة والخمسين للجمعية العامة يجب بالتأكيد إصدار رسالة لا لبس فيها بأن شعوب العالم متحدة في تصميمها على إدامة رسالة الأمل عن طريق دفع عجلة أهداف السلم والديمقراطية والرفاهة والتنمية المستدامة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): بالنيابة عن الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية جنوب أفريقيا على خطابه الذي ألقاه من فوره.

اصطحب السيد ثابو مبيكي، رئيس جمهورية جنوب أفريقيا إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب السيد أليهاندر تو ليدو مانريكي، رئيس جمهورية بيرو.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية إلى خطاب من رئيس جمهورية بيرو.

اصطحب السيد أليهاندر تو ليدو مانريكي، رئيس جمهورية بيرو إلى داخل قاعة الجمعية العامة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): بالنيابة عن الجمعية العامة، أتشرف بالترحيب إلى الأمم المتحدة بفخامة السيد أليهاندر تو ليدو مانريكي، رئيس جمهورية بيرو وأدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس تو ليدو (تكلم بالاسبانية): سيدي الرئيس، اسمحوا لي أولاً أن أهنيكم على انتخابكم لمنصب ذي مسؤولية عالية في الأمم المتحدة. وأن أنقل أفضل تمنيات بيرو شعباً وحكومة إلى الوفود المجتمعة هنا لمناسبة تتزامن مع إحياء ذكرى لحظات محزنة وضعت مشاعر البشرية وتضامنها على المحك منذ سنة.

ومن المهم جداً أن ننفذ كل ما اتفقنا عليه، وأن نتصرف مدفوعين بشعور ضروري من الإلحاح. ومرة أخرى، سنقوم بهذا العمل معاً، بقيادة الأمم المتحدة، وسنواصل في نفس الوقت تعزيز نظام التنظيم العالمي المتعدد الأطراف بوصفه الرد الدولي الوحيد القادر على التصدي لجميع التحديات التي نواجهها. ومن ناحية أساسية، هذا هو الرد الوحيد المعقول على تحدي العولمة والحاجة إلى تعزيز التضامن البشري لتحقيق احتياجاتنا المشتركة.

وقد كان من دواعي فخرنا أن نترأس حركة عدم الانحياز على مدى السنوات الأربع الماضية. وأثناء تلك المدة، حرصت الحركة على قيام حوار مستمر بين بلدان الشمال والجنوب، مما أدى إلى النهوض بالاهتمامات المشتركة بين الدول، مما يؤكد الرأي القائل إن مستقبل البشرية بأسرها متشابك. ويسرنا أن آراء حركة عدم الانحياز ساعدت في توفير المعلومات للتقدم نحو حياة أفضل للجميع، وهو ما ألزمنا أنفسنا به جميعاً قولاً وفعلاً.

وفي شباط/فبراير من السنة القادمة، ستتولى ماليزيا مسؤولية توجيه حركة عدم الانحياز وهي تستجيب لبيئة عالمية تغيرت وأخذت في التغير. وأنا متأكد أن هذا سيزيد من قوة حركة عدم الانحياز مما يخدم مصالح البشرية بأسرها، لا سيما فقراء العالم. وكما كان الحال من قبل، فإن حركة عدم الانحياز ملتزمة بالحل السلمي لجميع الصراعات، بما فيها تلك المتعلقة بفلسطين وإسرائيل، وكذلك العراق، على نحو يتمشى مع قرارات الأمم المتحدة. هذه مهام ملحة يجب أن تضطلع بها المنظمة.

وفي الختام، دعوني أذكر أنه منذ عامين قد أجمع في إعلان الألفية أكثر من ١٥٠ رئيس دولة أو حكومة على أننا نؤمن بأن التحدي الأساسي الذي نواجهه اليوم هو ضمان أن تصبح العولمة قوة إيجابية لجميع شعوب العالم (القرار

المفاهيم التي يجب أن تعطى أولوية في عملية العولمة. ومن أجل تحقيق هذا الهدف، تعزز بيرو كل جهد للتوصل إلى توافق في الآراء في المفاوضات لصياغة اتفاقية شاملة لمكافحة الإرهاب.

وبيرو طرف في ١٢ اتفاقية من اتفاقيات الأمم المتحدة تتعلق بمكافحة الإرهاب وفي هذا الصدد نهب بتلك الدول التي لم توقع وتصدق عليها بعد أن تفعل ذلك. وأشار على الوجه الخصوص إلى الاتفاقية الدولية لقمع تمويل الإرهاب والاتفاقية الدولية لقمع الهجمات الإرهابية بالقنابل. ومن شأن ذلك أن يكون خطوة حاسمة صوب التخلص من هذه الكارثة التي تهدد السلم والأمن والديمقراطية، وتحدث عدم الاستقرار وتعرض تنمية شعوبنا للخطر.

ونحن نوجه هذا النداء من منظور بلد عاش أكثر من ٢٠ سنة مع العنف والإرهاب اللذين قضيا على أكثر من ٢٠ ٠٠٠ نفس وكلفا بلايين الدولارات في صورة خسائر مادية.

وليس السلام مجرد شعور جميل، بل هو إحدى القيم الرئيسية التي تشترك فيها الشعوب، وهو شرط أساسي لتنمية دولنا. واستناداً إلى هذا الاعتقاد، جعلت حكومتنا إحدى الدعائم الأساسية لسياستها الخارجية، الترويج لتقييد الإنفاق العسكري على الصعيد الإقليمي، بهدف تحرير الموارد اللازمة للاستثمار الاجتماعي ولمكافحة العوز والفقر المدقع.

ويتجاوز التزام بلدي مجرد الكلمات. ففي عام ٢٠٠٢، وتمشياً مع مقترحاتنا، اتخذنا قراراً بخفض إنفاقنا العسكري بما نسبته ٢٠ في المائة وإعادة توجيه الموارد المتأتية إلى مجالات الصحة والتغذية والتعليم. ومن دواعي سروري أن أستطيع القول بأننا قد أحرزنا بعض التقدم في هذا

ولا يستطيع بنو البشر ولا ينبغي لهم، أفراداً أو جنساً بشرياً، أن يتوقفوا عن بذل جهودهم لترشيد التاريخ. لأن ذلك الجهد هو الذي يعطي شعوراً بالحرية والعدالة للحياة الجماعية التي يمكنها هي وحدها جعل الحياة إنسانية.

وبوصفي رئيساً لبيرو أعيد من هذا المنبر التأكيد على التزام بيرو حكومة وشعباً للمجتمع الدولي بالكفاح بعزم وطيد لصالح الديمقراطية والأمن الدولي اللذين يعتبرهما بلدي أساسيين للتنمية البشرية.

لقد وضع العالم تحدياً هائلاً أمامنا، هو التحدي المتمثل في عولمة الأمن. وبدون هذا الأمن لا تستطيع اقتصاداتنا النمو ولا تستطيع أئمننا التطور اجتماعياً، وذلك لأنه من الواضح أن عدم الأمن العالمي يتآمر ضد الفقر.

ولهذا السبب ذاته، أود، بدافع من معتقداتنا الديمقراطية، أنؤكد مجدداً بشكل لا لبس فيه إدانتي الراسخة لجنون الهجمات الإرهابية التي ارتكبت ضد شعب الولايات المتحدة في ١١ أيلول/سبتمبر عام ٢٠٠١، وأنؤكد مجدداً تضامناً ببيرو شعباً وحكومة مع صديقتنا الولايات المتحدة الأمريكية. وستواصل حكومتي دعم جهود المجتمع الدولي لمواجهة الخراب القاسي والمدمر للإرهاب الدولي، دائماً في إطار القانون الدولي.

وفي هذا الصدد، تتعهد بيرو أمام هذه الجمعية بمواصلة التعاون مع لجنة مكافحة الإرهاب التابعة لمجلس الأمن بتوفير الخبراء الذين تحتاجهم بغية مكافحة التهديدات وأعمال الإرهاب بذكاء وحزم وبما يتفق مع مبادئ ميثاق الأمم المتحدة وقرارات مجلس الأمن.

ونحن على قناعة بأنه يجب على أئمننا نسج شبكة واسعة من الالتزامات إذا ما كان لنا أن نتعاون بفعالية في جميع الميادين بغية إلحاق الهزيمة بالإرهاب. فالسلم والديمقراطية وحقوق الإنسان، إلى جانب حرية التعبير، هي

التي نبذلها لتعزيز ديمقراطيتنا من خلال آليات التنسيق والحوار على الصعيدين السياسي والاجتماعي.

وفي تموز/يوليه اشتركت حكومتي، والأحزاب السياسية، وقطاع الأعمال التجارية، والعمال، والكنائس، ومنظمات المجتمع المدني الأخرى، في التوقيع على اتفاق وطني يتضمن ٢٩ من سياسات الدولة العامة طويلة الأمد يتعين تنفيذها بواسطة الحكومة الحالية والحكومات المقبلة على مدى العشرين عاماً القادمة. ولهذا الاتفاق سمات فريدة في تاريخ بيرو، حيث التقى مختلف المؤسسات السياسية وممثلي المجتمع المدني لأول مرة والتزموا باستمرارية سياسات الدولة في مجالات الديمقراطية والمساواة والعدالة الاجتماعية والمنافسة والشفافية في الشؤون السياسية.

وأود بالمثل أنؤكد التوقيع، بناء على مبادرة من بيرو، على الميثاق الديمقراطي للبلدان الأمريكية الذي اعتمدته منظمة الدول الأمريكية في ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١. ويمثل هذا الميثاق وسيلة فعالة للتنسيق بين مبادئ العمل الجماعي ومعايير وآلياته في كافة أنحاء المنطقة. ويشمل هذا النظام الجزاءات، التي يتعين تطبيقها في حالات انتهاك المؤسسات الديمقراطية أو الإخلال بها بهدف تعزيز الديمقراطية في أمريكا اللاتينية وحفظها والدفاع عنها.

وفي إطار الأمم المتحدة، نجد من المشجع أيضاً اعتماد لجنة حقوق الإنسان لمشروع قرار بعنوان: "زيادة التدابير الرامية لتعزيز الديمقراطية وتوطيدها"، حدد، لأول مرة في نطاق منظومة الأمم المتحدة، مجموعة من المعايير لتحديد ما إذا كان نظام من النظم ديمقراطياً من عدمه. وهو يشمل ما يطلق عليه الفقرات الديمقراطية ويضفي المشروعية على العمل الجماعي من أجل حماية الديمقراطية والدود عنها.

ومن منطلق آخر، ومع مراعاة الهدف المتمثل في السلام، ترى حكومة بيرو أن بناء السلام والحكم الرشيد

الصدد، ونحن راضون عن إنجازاتنا التي حققناها في الآونة الأخيرة في هذا المجال بالتعاون مع شقيقتنا شيلي.

واليوم أكثر من أي وقت مضى، تود بيرو أن تؤكد مجدداً أمام المجتمع الدولي التزامها ببناء نظام تشاركي وكفاء للأمن الجماعي. وتحقيقاً لهذه الغاية، ندعو لاعتماد ميثاق الأنديز للسلام والأمن، الذي أقره في حزيران/يونيه وزراء الخارجية والدفاع في جماعة دول الأنديز. ويتمثل هدفه الثابت في البدء في صوغ سياسة للأمن وبناء الثقة في صفوف المجتمعات المحلية، وإقامة منطقة للسلام في الأنديز، وتحسين تدابير بناء الثقة وتوسيع نطاقها، ومن ثم الحد من الموارد المخصصة حالياً للدفاع.

ويسر بيرو أن تعلن أنها، امتثالاً لالتزاماتها بموجب اتفاقية أوتاوا، قد أكملت عملية تدمير ترساناتها من الألغام المضادة للأفراد. وهي تضطلع حالياً بأكبر عملياتها لإزالة الألغام حتى الآن، لخفض عدد الألغام في المناطق الحدودية، وذلك في نطاق اتفاق موقع في عام ١٩٩٨ مع الشقيقة إكوادور.

وفي نفس السياق، تؤكد حكومتي من جديد وتحدد التزامها بإنشاء منطقة للسلام والتعاون في أمريكا الجنوبية، وفقاً لما أعلن في غواياكويل، بإكوادور، في ٢٧ تموز/يوليه، خلال اجتماع لرؤساء دول أو حكومات أمريكا الجنوبية. ونعتزم إدراج بند بشأن منطقة السلام والتعاون في أمريكا الجنوبية على جدول أعمال الجمعية العامة، وسنبحث الجمعية على اعتماد مشروع قرار في هذا الصدد.

وفيما يتعلق بتعزيز الديمقراطية، تحاول بيرو جاهدة اليوم أن تعيد إقرار حريات مواطنيها وتعزيز مؤسساتها الديمقراطية بشكل كامل وأن تكافح الفساد بإصرار. وقد بدأت حكومتنا هذه المهمة باحترام كامل للقيم الديمقراطية، ولاستقلال السلطات في الدولة. وأود أيضاً أنؤكد الجهود

مع اقتناع تام بأن موضوع النزاع يتجاوز نطاق ديمقراطية بيرو، بل يتعلق بديمقراطية نظام ثبت أنه الأفضل.

وتريد حكومتي، كما أعلنت يوم توليت منصبي، أن تُذكر في التاريخ بوصفها حكومة عززت، من خلال الاحترام الكامل للديمقراطية وكل الحريات الأساسية للرجل والمرأة، تنمية بيرو عبر العمل المثمر والكرام ومن خلال الإقدام على زيادة الاستثمار في تحسين التغذية والصحة والتعليم. وذلك لأن هذه هي أفضل طريقة للتغلب على فقر الدول. ونحن ملتزمون بمواجهة مشكلات وتحديات عصرنا الكبيرة من خلال بناء الديمقراطية في عالم أكثر عدلاً وتضامناً.

واليوم، في بداية القرن الحادي والعشرين، للديمقراطية الدولية اسم، هو: الأمم المتحدة. فإذا وهنت الأمم المتحدة لابد من تقويتها؛ وإذا كانت بطيئة، لابد من إعطائها الوسيلة لتعمل بفعالية وسرعة أكبر. ولكننا لا نستطيع العمل بدون إطار الأمم المتحدة.

وبيرو ملتزمة التزاماً راسخاً بالسياسات والقيم التي تدعم التنمية المستدامة. ويسعدني في هذا الصدد أن أعلن أنني سوف أودع اليوم لدى الأمين العام الصك الذي تعيد به بيرو التأكيد على بروتوكول كيوتو. وإني أدعو جميع الأعضاء الآخرين في المجتمع الدولي الذين لم يفعلوا ذلك إلى التصديق على ذلك الصك الدولي من أجل وقف وخفض الانبعاثات الغازية التي تضر بدولنا. ويتعلق هذا أيضاً بظاهرة النينو، التي تبلي بها بيرو وبلدان المحيط الهادئ بشكل أكثر تكراراً وحدة.

وأود أن أكرر التزام بيرو القوي، أولاً وقبل كل شيء بالتعاون مع جميع الدول في الحركة الدولية ضد الإرهاب؛ وثانياً، بالعمل من أجل السلم والتنمية، مع الحفاظ على مقترحنا للحد من النفقات العسكرية في أمريكا الجنوبية

شرط مسبق حيوي للحفاظ على الحرية وتحقيق التنمية المتبادلة على نحو أكثر إنصافاً.

وفي هذا الصدد تدرك بيرو الحاجة الملحة لبذل جهود متعددة الأطراف، ولا سيما من جانب أكثر البلدان ثراء، لتعزيز الديمقراطية. ولهذا السبب نؤكد مجدداً اقتراحنا بإنشاء آلية للتضامن المالي بغرض الدفاع عن الديمقراطية والحكم الرشيد.

وقد حان الوقت للإبداع، لاستحداث آلية لتمويل الحكم الرشيد والديمقراطية بين شعوبنا. وقد ذكرنا أن الديمقراطية كثيرة التكلفة. ولكن الديمقراطية قيمة تتجاوز حدود الأصوات، وصناديق الاقتراع ومؤسسات الدولة. فهي تستند إلى أعماق الطموحات التي تساور غالبية شعوبنا الساعية لتحقيق التنمية في بلادها.

ولهذا السبب، تتطلب الديمقراطيات الناشئة، التي تعاني اليوم من زعزعة الاستقرار وعدم اليقين، موارد جديدة بشكل عاجل لتيسير الاستثمار العام في اقتصاديات المنطقة بهدف إعادة تنشيطها، وإيجاد فرص العمل وحمايتها من الصدمات المالية غير المواتية.

إننا نقف عند مفترق طرق يتمثل في "ول ستريت"، رمز رأس المال، و "Main Street"، رمز عامة الشعب، وبين الطريق عامة الشعب، حيث يتعين علينا أن نحل مشاكل اقتصاداتنا وأن نصغي إلى أصوات شعوبنا المطالبة بتحقيق طموحاتها المشروعة. ومقترحنا، الذي ندور به من باب إلى باب ومن ساحة إلى ساحة ومن شخص إلى شخص، يقوم على أساس الاقتناع بأن ديمقراطية بيرو ليست جزيرة معزولة في أمريكا اللاتينية والعالم، ولذلك لا يمكن تقييمها بمعزل عن الحقائق العالمية. يجب أن نضع بيرو وأمريكا اللاتينية في موقعهما داخل عالم مترابط. ونقول هذا

رعب ذلك اليوم المجتمع الدولي إلى محاربة آفة عصرنا الحديث هذه التي تهدد بزعة استقرار مجتمعاتنا.

وتقف باكستان في طليعة الحرب على الإرهاب. فلقد قدمنا تضحيات كبرى في هذه الحرب. إذ قطعنا الطريق على تسلل القاعدة إلى داخل باكستان. واعتقلنا أجناب مشتبهم بهم وجدناهم في أراضيها. ونحن مصرون على عدم السماح لأي أحد باستخدام أرضنا في أعمال إرهابية داخل أو خارج باكستان.

ولكن للأسف، تستغل بعض الأوساط هذه الحرب كأداة لنشر الكره للإسلام والمسلمين. وليس للإرهاب عقيدة ولا دين. وفي عصر العولمة ينبغي للتنوع الديني والثقافي أن يكون أداة للإبداع والدينامية المتكاملين، وألا يكون أساساً منطقياً لمواجهة أيديولوجية أو سياسية جديدة. إن حوار مستمرا بين الدول الإسلامية والغربية أمراً أساسياً لإزالة قناع الجهل والتحامل، ولتشجيع الانسجام والتعاون. وكخطوة أولى، اسمحوا لي أن أقترح بأن تنظر الجمعية العامة في اعتماد إعلان بشأن التفاهم الديني والثقافي والانسجام والتعاون.

وهناك حاجة إلى معالجة الأسباب الجذرية للإرهاب. ليس الدين هو الذي يدفع إلى ارتكاب عمل إرهابي؛ إنه غالبا شعور بالإحباط والعجز في معالجة أوجه الظلم المستمرة. عندما نرى حق شعب ما في تقرير المصير والحرية يجمع قمعا وحشيا من جانب احتلال أجنبي، فسيكون هناك دافع وراء ذلك الشعب للمقاومة بكل الوسائل. ولا بد من إدانة الهجمات الإرهابية، بيد أن أعمال الإرهاب من جانب الأفراد أو الجماعات لا يمكن أن تكون مبررا لحرمان شعب ما من نضاله المشروع في تقرير المصير والتحرر من الاستعمار أو الاحتلال الأجنبي، ولا يمكنها أن تبرر إرهاب الدولة.

وتكريس هذه الموارد بدلا من ذلك للمعركة ضد الفقر؛ وثالثا، بتعزيز الدعم الدولي للديمقراطية والحكم الرشيد كخطوة هامة في المعركة التي نشنها ضد الفقر والفقر المدقع في دولنا.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): بالنيابة عن الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس بيرو على البيان الذي أدلى به من فوره.

اصطحب السيد توليدو، رئيس جمهورية بيرو، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب الجنرال بيرويز مشرف، رئيس باكستان

الرئيس (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس جمهورية باكستان.

اصطحب الجنرال بيرويز مشرف، رئيس باكستان، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): بالنيابة عن الجمعية العامة يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة الجنرال بيرويز مشرف، رئيس جمهورية باكستان، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

الجنرال مشرف (تكلم بالانكليزية): أقدم تهنئي إليكم، سيدي الرئيس، على انتخابكم. كما أهني سلفكم، الدكتور هان سيونغ-سو، على إدارته القديرة للدورة السابقة للجمعية العامة.

ونشيد بالأمين العام كوفي عنان على التزامه وجهوده المخلصة في السعي إلى تحقيق مقاصد ومبادئ الميثاق. كما أهني سويسرا وتيمور الشرقية على انضمامهما إلى عضوية الأمم المتحدة.

لقد اجتمعت الجمعية العامة العام الماضي في ظل الهجمات الإرهابية على نيويورك، مدينتنا المضيئة. وقد نبه

جانب الهند. وفي ظل هذا الوضع الخطير، ينبغي ألا يسمح بأن تصبح إدارة الأزمات بديلا عن حل الصراع. أما الخطوات اللازمة لتفادي نشوب صراع وتقديم السلم في جنوب آسيا فهي خطوات واضحة: أولا، الانسحاب المتبادل للقوات المنتشرة ميدانيا في خطوط متقدمة من جانب الدولتين؛ وثانيا، احترام وقف إطلاق النار على امتداد خط المراقبة في كشمير؛ وأخيرا، وقف إرهاب الدولة الذي تقوم به الهند ضد الشعب الكشميري. وبالتزامن مع كل هذه الخطوات، لا بد من استئناف الحوار بين الهند وباكستان. ولقد تم الاتفاق على هيكل مثل هذا الحوار بين رئيس الوزراء فاجباي وبين شخصيا في أغرا. وينبغي أن يشارك الكشميريون مشاركة كاملة في الحوار حول كشمير، وينبغي أن يُسمح لهم بالسفر بحرية إلى باكستان وإلى آزاد كشمير.

ولضمان استمرار السلم والاستقرار في جنوب آسيا، فإن حلا كشميريا ينبغي أن يقترن بتدابير متفق عليها لممارسة ضبط النفس النووي وإيجاد توازن في الأسلحة التقليدية بين الهند وباكستان. والحشود العسكرية الشاملة التي تقوم الهند بها الآن إنما تعكس رغبة معروفة للسيطرة على جنوب آسيا والمحيط الهندي. ويجب عدم تشجيع ذلك لصالح الاستقرار الإقليمي والعالمي.

إن نزعة الهند القتالية تعكس أيضا مذهبية متعالية للأحزاب والمنظمات الهندية المتطرفة. فتصاعد التطرف الهندوسي في الهند قد استهدف المسلمين والمسيحيين والسيخ بل وحتى الهندوس المنبوذين. وفي شباط/فبراير الماضي، تم ذبح ما يقدر بـ ٢٠ ٠٠٠ مسلم بريء في غوجرات وحرقوا أحياء بتواطؤ مع زعماء حزب باهاراتيا جاناتا في الولاية. ولا بد من أن تكون هناك محاسبة على هذه المجزرة الجماعية. وعلى المجتمع الدولي أن يتصرف لمعارضة التطرف الهندي بنفس التصميم الذي أظهره عند مكافحة الإرهاب،

والهند، إذ أساءت استخدام منطق الحرب ضد الإرهاب، سعت إلى نزع الصفة الشرعية عن النضال الكشميري من أجل الحرية، ولطخت اسم باكستان بالإرهاب، ودقّت إسفيناً بين باكستان وشركائها في التحالف. وبعد ما أخذت الهند تتباهى بمقدرتها القمعية، نشرت ميدانيا حوالي مليون جندي في تشكيلات قتالية ضد باكستان. فمثل هذا التهديد والمظهر العدواني لن يحل النزاعات. ونحن في باكستان لا يمكن أن نخضع للقهر أو التخويف من أجل المساومة على موقفنا المبدئي من كشمير.

إن الصراع في كشمير المحتلة يخوضه الكشميريون أنفسهم. ولا يمكن لأي مساعدة خارجية أن تكون مصدر إلهام للشعب الكشميري كي يضحى بأرواح ٨٠ ٠٠٠ من شبابه، ومن أجل مواصلة نضاله على مدى عقود ضد جيش الهند القائم بالاحتلال.

إن الانتخابات التي تعترم الهند إجراءاتها في كشمير سيتم تزويرها مرة أخرى. فمثل هذه الانتخابات، تحت الاحتلال الهندي، لن تخدم السلم. بل يمكن في الحقيقة أن تؤدي إلى نكسة. ويجب السماح لشعب جامو وكشمير بممارسة حقه في تقرير مستقبله وذلك وفقا لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

وعلى الرغم من استفزازات الهند وتهديداتها خلال العام الماضي، فقد تصرفت باكستان بضبط النفس وبشعور بالمسؤولية. لقد قدمنا بضعة مقترحات تتعلق بالسلم، لاقت كلها ازدياء من جانب الهند. واسمحوا لي أن أعلن من هذا المنبر: أن باكستان لن تبدأ صراعا مع الهند. ولكن، اسمحوا لي أن أعلن أيضا أنه، لو فرضت الحرب علينا فإننا سنمارس حقنا في الدفاع عن النفس ممارسة كاملة وفعالة جدا.

اليوم، السلم في جنوب آسيا رهينة لحادث واحد، عمل إرهابي واحد، أو سوء تقدير استراتيجي واحد من

أجل جلب الأمل والسلم لشعب أفغانستان الذي عانى طويلا. ونعتقد أن التنفيذ الأمين العام لعملية بون والتزامات طوكيو هو أمر جوهري من أجل تحقيق النجاح.

وإن ضمان الأمن ومصداقيته في كابل وغيرها من المراكز هو ذو أهمية قصوى. وتبين هذا بأجلى صوره في المحاولة التي وقعت قبل أيام قلائل لاغتيال الرئيس قرضاي.

وعلى المجتمع الدولي أن ينفث الحياة من جديد وبصورة عاجلة في عملية السلام في الشرق الأوسط وأن تحقيق سلاما شاملا وعادلا على أساس قرارات مجلس الأمن ومبدأ الأرض مقابل السلام.

وباكستان تؤيد تنفيذ كل قرارات مجلس الأمن كاملة وبأمانة.

وفي عالمنا الساعي إلى العولمة رغما عن انقساماته، تعتبر أهم حرب لا بد أن نشنها هي الحرب ضد الفقر. ولقد تحددت أهداف تلك الحرب في مؤتمر قمة الألفية، وفي الدوحة ومونتيري وجوهانسبرغ. وعلمنا أن ننفذ الالتزامات التي تم التعهد بها بصورة كاملة ومتسقة.

دعوني أذكر هنا أن من أحد جوانب النظام المصرفي الدولي السيئة هو تهريب الأموال التي استحوذ عليها من البلدان النامية وبصورة غير قانونية على القوم الفاسدون، وإيداعها في حسابات سرية في الدول المتقدمة النمو. وإن إنشاء نظام دولي لأغراض الثروة التي يحصل عليها بشكل غير قانوني وإعادةها إلى البلدان النامية سيكون إسهاما حقيقيا نحو الحد من الفساد وتخفيف حدة الفاقة في تلك البلدان.

وعلى الرغم من الخلافات الدائرة حاليا بين الحكومات، فإن الناس من شتى الدول سواء منها الغنية أو الفقيرة بدأوا باحتضان قيم عالمية وأهداف مشتركة: تحبب الحروب، إنهاء الفقر والجوع والمرض والتمييز وانتهاكات حقوق الإنسان؛ ودعم الديمقراطية؛ والمشاركة في

والتعصب الديني والتطهير العرقي والاتجاهات الفاشية في أماكن أخرى من العالم.

وحتى مع تصاعد الأصولية الهندوسية في الهند، فإن باكستان تخوض نضالا ناجحا لاستعادة تقاليد الإسلام السمحاء. وإننا نتصرف بقوة من أجل استئصال التركة المؤسفة التي خلفتها حرب أفغانستان: التطرف الديني والمخدرات والأسلحة. ونحن في باكستان مصممون على أن نترجم إلى واقع ملموس رؤية مؤسس دولتنا القائد الأعظم محمد علي جناح، من أجل إقامة دولة إسلامية تقدمية وعصرية وديمقراطية. ونود أن نضطلع بدور بناء يتمثل في تشجيع السلم والرخاء في جنوب آسيا، وآسيا الوسطى ومنطقة الخليج.

وفي غضون ثلاث سنوات قصار، وضعت حكومتي الأساس لتحقيق التنمية المستدامة والديمقراطية المستدامة في باكستان. لقد قوينا صلاحيات الشعب من خلال إيكال عملية اتخاذ القرار على القاعدة الشعبية. وحسنّا حقوق الإنسان، وتخلصنا فعليا من استغلال عمالة الأطفال ومكثّا المرأة في باكستان. ووضعنا سياسات اقتصادية رشيدة، وعلى الرغم من الصدمات الداخلية والخارجية، وضعنا باكستان على درب النمو المستدام. وأضحت باكستان أول بلد ينشئ صندوقا للتنمية البشرية، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وهيئة متطوعين وطنية من أجل تحقيق أهداف الألفية المتمثلة في تخفيف حدة الفقر وتحقيق التنمية البشرية. وفي غضون ٣٠ يوما، سنجري انتخابات وطنية ومحلية وللأعيان، استكمالاً لعملية استعادة الديمقراطية في باكستان.

إننا في باكستان ما زلنا سعداء للغاية للتغيرات الإيجابية التي حدثت في أفغانستان بعد عقدين من الصراع. ونؤيد تأييدا كاملا الرئيس حميد قرضاي. ونقدّر جهود الأمين العام وممثلي الخاص، السيد الأخضر الإبراهيمي، من

إن أحداث العام الماضي لا تسمح لنا بأن نتعامل مع هذه الدورة كمجرد دورة عادية، إذ تضفي تلك الأحداث عليها طبيعة خاصة. وعلى الدورة أن تحقق ما هو أكثر من التصريحات السياسية التي اعتدناها، وأن تتوخى نتائج محددة. وينبغي لهذه الدورة أن تعالج مهام إعلان الألفية التي لم ينته العمل فيها بعد، وأن تواجه التحديات الجديدة للسلام والأمن الدوليين، وفي مقدمتها الحرب ضد الإرهاب. وعلى الدورة أن تسهم في حل المشاكل المستعصية للتخلف الإنمائي والفقر وانتشار المرض في سائر أنحاء العالم.

ومن سوء الحظ، ما زالت الأزمات والصراعات الإقليمية في شتى أرجاء العالم تسيطر على جدول أعمال الجمعية العامة. وما فتئت بلغاريا ترقب عن كثب الموقف في الشرق الأوسط، وتؤيد الجهود للتوصل إلى حلول عادلة ودائمة. ونشترك في الرأي القائل إن التقدم لا يمكن تحقيقه إلا على أساس الحوار والتعاون بين الأطراف المعنية وباشتراك "المجموعة الرباعية" في هذه العملية.

وما زال الموقف في أفغانستان متقلبا. وتحتاج الحكومة إلى تأييد شامل لدعم الاستقرار والأمن الداخليين، وإعادة بناء البلاد. لذا اقترحت بلغاريا أن تُعفى أفغانستان من دينها الخارجي من أجل إنعاش التنمية الاقتصادية في ذلك البلد.

ولقد ظل العراق بؤرة اهتمام الأمم المتحدة طوال السنوات الاثني عشرة الماضية. وتطبيق قرارات مجلس الأمن بشأن العراق تطبيقا كاملا يكتسي أهمية ملحة. ونحن نتوقع أن يمثل العراق فورا وبدون شروط لتلك القرارات. وعلى مجلس الأمن، من جانبه، أن يتخذ من التدابير ما يحفظ له سلطته ومصداقيته كهيئة الدولية الوحيدة المسؤولة عن المحافظة على السلام والأمن العالميين. ويتفق رأي والآراء التي أعرب عنها الأمين العام، كوفي عنان، والرئيس بوش وغيرهما

التكنولوجيا؛ وإيجاد العمل الكريم للجميع؛ وحماية البيئة. وعلينا أن نستقطب هذه الروح المتنامية للإنسانية المعولة لدفع السعي نحو الرخاء العالمي والسلام الدولي قُدما. وهذا لا يمكن تحقيقه إلا عن طريق الأمم المتحدة.

إن قراراتنا وأعمالنا اليوم ستشكل أحداث المستقبل. وعلينا أن نخلص أنفسنا من قوى عدم التسامح والتطرف. وعلينا أن نوجد عالما أكثر أمنا للأجيال المقبلة - عالما من السلام والمصالحة لا من النزاع والتوتر.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية باكستان الإسلامية على البيان الذي ألقاه من فوره.

اصطحب الجنرال برفيز مشرف، رئيس جمهورية باكستان الإسلامية، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب السيد جورج بارفانوف، رئيس جمهورية بلغاريا

الرئيس (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى كلمة رئيس جمهورية بلغاريا.

اصطحب السيد جورج بارفانوف، رئيس جمهورية بلغاريا، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): باسم الجمعية العامة، أتشرف بأن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد جورج بارفانوف، رئيس جمهورية بلغاريا، وبأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس بارفانوف (تكلم بالبلغارية؛ ووفر الوفد

الترجمة الفورية): أود في مستهل كلمتي أن أهنيكم، سيدي الرئيس، على انتخابكم لهذا المركز ذي المسؤولية. إن خبرتكم السياسية ومهاراتكم الدبلوماسية الكبيرة تضمن لكم الاضطلاع بواجباتكم بنجاح، وذلك خدمة لأهداف الأمم المتحدة ولنفوذ الجمهورية التشيكية الصديقة.

ولا تزال التطورات في جنوب شرقي أوروبا دينامية ومتقلبة. ومع ذلك، فإنها ولأول مرة في الأعوام الأخيرة اتسمت بالإيجابية. وأنا متفائل بأنه من الممكن أخيراً التغلب على تراث الصراعات والمجاثمات ومن الممكن أخيراً إحلال الاستقرار والسلم والأمن في المنطقة. وينبغي لهذه العملية أن تستمر وأن تصبح غير قابلة للإلغاء. وتشترك جميع بلدان جنوب شرقي أوروبا في هذا المنظور وهذا ما يعطيني سبباً للتفاؤل. وتعتبر بلغاريا نيل العضوية على نحو مبكر في الاتحاد الأوروبي ومنظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو) أولوية استراتيجية تالقي تأييدا شعبياً واسعاً.

وأظهرت بلغاريا، أثناء سنوات إدارة الأزمة وإدارة ما بعد الأزمة في جنوب شرقي أوروبا، القدرة على تحقيق الاستقرار والأمن في المنطقة وأثبتت مقدرتها على ذلك. وهي تواصل تعزيز التنفيذ الفعال والصارم لاتفاقيتي الأسلحة الكيميائية والأسلحة البيولوجية. ويشكل انتشار الأسلحة الصغيرة مصدراً آخر من مصادر الإرهاب. وإضافة إلى ذلك فنحن نؤيد بشدة برنامج عمل الأمم المتحدة في هذا المجال.

وينبغي تنفيذ الحماية الدولية لحقوق الإنسان بروح من العدالة والمساواة بما يتماشى مع ميثاق الأمم المتحدة ومبادئ القانون الدولي. وينبغي أن تصبح الأمم المتحدة في موضع يمكنها منه الرد بقدر أكبر من السرعة والفعالية على أي انتهاك خطر لحقوق الإنسان. ولذلك فنحن ندعم الإصلاحات الحالية في آليات الرصد التابعة للجنة حقوق الإنسان.

وترى بلغاريا أن الأمن الداخلي لأي دولة يكمن في ممارسة الأقليات داخل الدولة لجميع حقوق الإنسان وأنه يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالاستقرار الداخلي لتلك الدولة. وينبغي أن يمارس جميع الأشخاص حقوقهم على أساس من عدم التفرقة ومن المساواة أمام القانون. وفي هذا الصدد، نصر

ممن سبق من المتكلمين بصدد الحاجة إلى اتخاذ عمل حاسم وبدون إبطاء من أجل تبني مجلس الأمن موقفاً فعالاً وعملياً إزاء هذه المسألة.

لقد جاءت بلغاريا إلى الدورة السابعة والخمسين للجمعية العامة وقد زادت مسؤولياتها بوصفها عضواً في مجلس الأمن. ونحن ملتزمون التزاماً شديداً بمبادئ توافق الآراء والحوار البناء والشفافية في أعمال المجلس.

إن الحرب ضد الإرهاب لها اليوم مكان الصدارة كأولوية دولية. وبالأمر أعاد مجلس الأمن تأكيداً لصلاحيته القرار ١٣٧٣ (٢٠٠٢) وامتدح عمل لجنة مكافحة الإرهاب. ويعكس البيان الرئاسي الذي أيده المجلس بالإجماع الإرادة السياسية الهادفة إلى عمل مشترك ضد الإرهاب؛ في كل صوره ومظاهره. وأضيف إلى هذا أنه ينبغي ألا تؤدي الحرب ضد الإرهاب؛ إلى اضطهاد قائم على أسس دينية أو عنصرية أو إلى انتهاك حقوق الإنسان.

وبلغاريا اليوم طرف في كل المواثيق المضادة للإرهاب؛ علاوة على ذلك، أسهمت بلادي إسهاماً جوهرياً في كل الجهود الدولية بإرسالها وحدة عسكرية إلى أفغانستان.

تتطلب جهود مكافحة الإرهاب إعادة تفكير جديدة في النهج الحالية للتعاون. ونحن على دراية بأن الإرهاب يرتبط عادة بمخاطر أمنية أخرى مثل الجريمة المنظمة وتهريب المخدرات والفساد وغسل الأموال والاتجار غير المشروع بالأسلحة. وقد بادرت بلغاريا بعدد من ترتيبات التعاون الثنائية والإقليمية بشأن هذه القضية وشاركت فيها بفعالية. وتزداد فعالية بلدي في قطع أحد طرق تهريب المخدرات إلى أوروبا. وقد اعتمدنا واحداً من أشد القوانين لمراقبة صادرات الأسلحة وظللنا نطبق عدداً كبيراً من أحكامه بحزم.

اصطحبت السيدة فيرا فايك - فريبرغا، رئيسة جمهورية لاتفيا، إلى داخل قاعة الجمعية العامة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): بالنيابة عن الجمعية العامة، أشرف بالترحيب في الأمم المتحدة برئاسة جمهورية لاتفيا فخامة السيدة فيرا فايك - فريبرغا، وأن أدعوها إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيسة فايك - فريبرغا (تكلمت بالانكليزية): أود أن أبدأ بتهنئة الاتحاد الكونفدرالي السويسري على انضمامه الحديث العهد إلى منظمة الأمم المتحدة. وما فتئ إسهام سويسرا القيم في أعمال الأمم المتحدة، حتى بوصفها غير عضو، معترفاً به ومحل تقدير لعقود. وإنني واثقة بأن سويسرا، بصفتها الجديدة دولة عضواً، ستضطلع بدور أكثر أهمية في أنشطة الأمم المتحدة وهو دور يتلاءم مع مكانتها الجديدة.

وفي وقت لاحق من هذا الشهر ستحيي الأمم المتحدة بلداً آخر، تيمور الشرقية، كأحدث عضو في المنظمة. وتيمور الشرقية، مثلها مثل بلدي لاتفيا، التي استعادت استقلالها منذ ١١ عاماً فقط، ستواجه التحديات الصعبة المتمثلة في توطيد الدولة وتعزيز تنميتها الاقتصادية.

وبوسع الأمم المتحدة والمجتمع الدولي الفخر بنجاح جهودهما المتسقة الرامية إلى تهيئة مناخ من السلم والأمن على تلك الجزيرة، وبأن شعب تيمور الشرقية قادر الآن على أن يكون سيد مصيره.

وأود أيضاً أن أعرب عن تضامن لاتفيا وتعاطفها الدائم مع شعب الولايات المتحدة بعد سنة ويوم من الهجمات الإرهابية المروعة التي غيرت العالم للأبد. لقد كانت الشجاعة والمثابرة اللتان أظهرهما سكان نيويورك في أعقاب تدمير مركز التجارة العالمي أمراً رائعاً حقاً. كما أن الأسلوب الذي تعامل به سكان نيويورك مع آثار هذه

على ضرورة تركيز جهود المجتمع الدولي بصورة أساسية على تنفيذ المعايير القائمة.

وينبغي اتخاذ قرارات لجعل الأمم المتحدة أكثر فعالية في الاضطلاع بمسؤولياتها العديدة. وتؤيد بلغاريا تدابير الإصلاح التي يبادر بها الأمين العام كوفي عنان. ويجب استمرار إصلاح الأمم المتحدة ويجب أن يأخذ في الحسبان مستقبلاً الحقائق السياسية والاقتصادية الجديدة. وعلى وجه الخصوص، يجب أن يتصدى للقضايا المحددة للتنمية المستدامة. وأنا أركز على هذه النقطة لأنني ما زلت تحت تأثير مؤتمر القمة العالمي المعقود في جوهانسبرغ، حيث أكد بلدي مرة أخرى دعمه القوي للجهود التي تستهدف القضاء على الفقر وتحقيق أنماط مستدامة من الإنتاج والاستهلاك وكذلك توفير رعاية طبية وتعليم ملائمين لسكان الأرض.

سيدي الرئيس، أود أن أؤكد لكم أن بلغاريا تنظر إلى عمل الأمم المتحدة بحس كبير بالمسؤولية ونحن مستعدون للمشاركة في المناقشات واتخاذ القرارات بشأن جميع بنود جدول الأعمال. ويحتاج العالم اليوم للحزم والتصميم لمواجهة التحديات الجديدة للسلم والأمن العالميين والتنمية المستدامة. وتوفر الأمم المتحدة أفضل إطار عمل للتصدي لتلك التحديات. وبلغاريا راغبة وقادرة على تقديم إسهاماتها في مثل هذه الجهود الدولية.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): بالنيابة عن الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية بلغاريا على خطابه الذي ألقاه من فوره.

اصطحبت السيد جورجي بارفانوف، رئيس جمهورية بلغاريا، إلى خارج قاعة الجمعية.

خطاب السيدة فيرا فايك - فريبرغا، رئيسة جمهورية لاتفيا

الرئيس (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب من رئيسة جمهورية لاتفيا.

مطالبة مجلس الأمن والمجتمع الدولي له على حد سواء السماح بعودة مفتشي الأسلحة التابعين للأمم المتحدة إلى أراضيهم. وغياب حُسن النية وشيوع جو من التكتُّم الواضح لا يعملان إلا على تقوية مصداقية الشكوك في أن ذلك البلد يسعى سراً لإنتاج الأسلحة النووية والكيميائية والجرثومية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل، في خرق واضح لقرارات مجلس الأمن. وترى لاتفيا أن هذه الأنشطة السرية لا تهدد استقرار المنطقة فحسب، بل تهدد الأمن العالمي أيضاً. ولهذا السبب تؤمن لاتفيا بأن على الأمم المتحدة والمجتمع الدولي أن يعملوا بشكل مدروس وحازم لكبح جماح التهديد المستمر لانتشار الأسلحة على يدي العراق.

وتحني لاتفيا الولايات المتحدة الأمريكية على التقدير الذي عبّر عنه الرئيس جورج دبليو بوش للأمم المتحدة باعتبارها مؤسسة، وعلى التزامه الذي أعرب عنه هذا الصباح بمبدأ تعددية الأطراف الذي تكرسه الأمم المتحدة. ونحن نحبي استعداد الولايات المتحدة لمشاطرتها المجتمع الدولي، من خلال الأمم المتحدة ومجلس الأمن، شواغلها المشروعة فيما يتعلق باحتواء التهديدات والتحديات الواضحة للسلم والاستقرار في العالم والقضاء عليها.

وتدرك لاتفيا أنه في عالم يتسم بالعدول في القرن الحادي والعشرين، لا يمكن لأمة واحدة أن تعتبر نفسها جزيرة منعزلة. فالعديد من المخاطر المروعة الأخرى بالإضافة إلى الإرهاب الدولي وانتشار الأسلحة تشكل تحديات جمة للجنس البشري ويمكننا أن نأمل في التصدي لها، من خلال تعاون دولي متسق وطويل الأجل. وتشمل تلك المسائل العالمية الملحة الجريمة المنظمة، والاتجار غير المشروع بالنساء والأطفال، واستغلالهم وإساءة معاملتهم، والفقر المستوطن والبطالة، وإدمان المخدرات والأمراض، والتلوث البيئي.

المأساة كان إلهاماً لنا جميعاً. واليوم ونحن نحبي ذكرى هذا اليوم فإن أبناء لاتفيا في جميع أنحاء العالم يتضامنون مع المكلمين ومع شعب الولايات المتحدة، ويجعلونهم في أذهانهم وفي صلواتهم.

ونرى أن الجرائم الشنيعة التي ارتُكبت في ١١ أيلول/سبتمبر ليست فعلاً عدائياً خسيساً ضد الولايات المتحدة فحسب، بل هي أيضاً اعتداء مباشر وواسع ضد العالم المتحضر برمته.

إن أساس أي مجتمع متحضر يقوم على الاحترام العميق لقدسية الحياة البشرية. أما الإرهابيون الدوليون فيحتقرون علناً وتاماً الحياة البشرية. والإرهابيون الدوليون يستهدفون السكان المدنيين من غير المقاتلين، وبهدف واضح هو القضاء على أكبر عدد ممكن من الأرواح البشرية. وهذا تماماً ما يجعل الإرهابيين الدوليين على هذا المستوى من الخطورة.

ولاتفيا، بالتعاون مع الأمم المتحدة، والاتحاد الأوروبي، ومنظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو) وجميع البلدان التي تفكر مثلنا، عقدت العزم على بذل قصارى جهودها لكبح جماح التهديد المتزايد للإرهاب الدولي. وفي أعقاب هجمات ١١ أيلول/سبتمبر، اعتمدت حكومة لاتفيا خطة عمل ترمي إلى التصديق على جميع الاتفاقيات الدولية لمكافحة الإرهاب، وكذلك إلى زيادة قدرة لاتفيا في البنى الإدارية والأمنية وإنفاذ القانون والعسكرية. ونواصل العمل على توافق تشريعاتنا الوطنية مع معايير الاتحاد الأوروبي والمعايير الدولية، وعلى إحكام مراقبتنا للمهاجرين وتدفق السلع الاستراتيجية. ونحن نحسن قدراتنا في المراقبة الجوية والحدود، وتحديث إجراءات الاستجابة الطارئة وزيادة استعداد عامة الناس للتصدي للحالات الطارئة.

وأود أن أعبر عن شاغل لاتفيا إزاء حقيقة أن عضواً من أعضاء هذه المنظمة - العراق - يواصل باستمرار تجاهل

وستحتاج الأمم المتحدة بجد ذاتها إلى أن تزيد من قدراتها الإدارية إن أرادت التعاون الفعال مع دولها الأعضاء في تحقيق أهداف إعلان الألفية. وبفضل مبادرة الأمين العام كوفي عنان، هنالك مجموعة تحسينات نشهدها بالفعل في أنشطة الأمم المتحدة، وبشكل خاص في مجال إصلاح عمليات حفظ السلام، ومستوى التعاون فيما بين مؤسسات الأمم المتحدة نفسها.

وثمة تحسينات إضافية ما زال بالإمكان إجراؤها في مجال النظام المالي للدول الأعضاء في المنظمة وذلك من خلال تسديد المستحقات المترتبة عليها في الوقت المحدد ومن خلال الاستخدام الرشيد لخدمات الأمم المتحدة في المؤتمرات التي تعقدها. ولا بد من مواصلة تنفيذ مبادرات الإصلاح داخل منظومة الأمم المتحدة نفسها من أجل وضع نهاية لتداخل الوظائف ومنع التنافس غير المطلوب فيما بين المؤسسات المختلفة في المنظمة. وممارسات الإنفاق الرشيدة والحد من كمية الورق المستهلك، جنباً إلى جنب مع تخفيض عدد الاجتماعات والمؤتمرات ذات الموضوعات المتداخلة، كلها أمور من شأنها أن تزيد من فاعلية أنشطة الأمم المتحدة بشكل أكبر.

وبالرغم من بعض العيوب في هيكل وعمل الأمم المتحدة، فإن هذه المنظمة قد ساهمت إسهاماً هائلاً في التنمية الاقتصادية والاجتماعية لعدد كبير من الدول الأعضاء، بما فيها بلادي لاتفيا. فعندما نالت لاتفيا استقلالها من جديد قبل ١١ سنة، تعيّن عليها أن تتحول سريعاً من دولة محتلة ذات نظام سياسي قمعي إلى ديمقراطية برلمانية حرة تحترم حقوق الإنسان والحريات، وتعيّن عليها أن تحول اقتصادها المغلق والمخطط له من قبل الدولة إلى اقتصاد السوق الحر. وبفضل الجهد الشاق لأبناء شعب لاتفيا وبفضل التزامهم بتطبيق السياسات الانتقالية الصعبة - ومع الدعم الثابت من المجتمع الدولي - بات اقتصاد لاتفيا الآن من أسرع

والأزمة الإيكولوجية العالمية التي يواجهها كوكبنا الآن نتجت عن عدم اهتمامنا على نحو طائش بالأرض التي تمدنا بأسباب الحياة. وإن لم نحدّ وبشكل جذري من انبعاث غازات الدفينة والمواد الملوثة الأخرى التي ننتجها كل يوم، حينئذ سيتزايد مدى وتواتر معاناتنا المتواصلة من الكوارث الطبيعية والتغيرات المناخية.

ومما يبعث على اعترازي أن لاتفيا صادقت على بروتوكول كيوتو في وقت سابق من هذا الصيف، وأشار الأمين العام كوفي عنان أمله في أن يؤدي مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، الذي انعقد في جوهانسبرغ، إلى التزام متزايد بحماية البيئة من جانب البلدان الأعضاء في الأمم المتحدة. ويسعد لاتفيا أن المواعيد المستهدفة قد تم تحديدها بشأن مياه الشرب الآمنة، والصرف الصحي، والمستويات المسموح بها من المواد الكيميائية الضارة. ومع ذلك، يجب ألا نسمح لأنفسنا بالشعور بالرضا عن الذات، حيث ما زالت الأهداف التي حددتها بلداننا في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية الذي انعقد في ريو عام ١٩٩٢ بعيدة المنال. وفي فصل الربيع الماضي هذا، أنشأت لاتفيا مجلساً للتنمية المستدامة، برئاسة رئيس وزراء البلاد. ويضع ذلك المجلس خططاً للتنمية المستدامة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للبلاد، وفق سياسة الاتحاد الأوروبي.

وقبل عامين، اعتمدت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة سلسلة أخرى من الأهداف بعيدة المدى عند توقيعها على إعلان الألفية لتخفيض مستوى الفقر. ولسوء الطالع، لا يمكن أن نفتخر حتى الآن بأننا أنجزنا تقدماً ملحوظاً في هذا المجال. فإذا ما أردنا للأهداف السامية للإعلان أن تترجم إلى واقع، عندها يتعين على الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أن تتحلى بمستوى أعلى من الإرادة السياسية والالتزام العملي لتنفيذها.

أعمال الدوحة الإنمائي. وقدمت لاتفيا أيضا في حدود إمكاناتها وعبر قنوات الأمم المتحدة المعونة الإنسانية إلى المناطق التي مزقتها الحروب في البلقان وأفغانستان.

ولكل دولة، مهما كانت كبيرة أو صغيرة، قيمتها الخاصة بما الضمنية وغير القابلة للتصرف. ولكل دولة إسهامها الفريد الذي تقدمه للبشرية ككل. فلنتذكر هذا عندما نجتمع هنا اليوم في هذه الدورة السابعة والخمسين للجمعية العامة. وتواجه دولنا، معاً، العديد من التحديات الخطيرة المطلوب التصدي لها. ولكني واثق أنه من خلال توحيد خبرتنا ومواردنا سوف ننجح في نهاية المطاف في الحد من الفقر وتنظيف بيئتنا والحد من انتشار المرض وجعل العيش في هذا العالم أكثر سلامة وأماناً.

لقد أنشئت منظمة الأمم المتحدة، أولاً وقبل كل شيء، لكي تعمل في خدمة البشرية. وأنشئت المنظمة بوصفها أداة لترويج مبادئ الديمقراطية والإنسانية والشمولية والاحترام والتفاهم المتبادلين. وبالرغم من أن شعوب وأمم العالم متنوعة بشكل كبير في أحوال حياتها وفي ثقافتها إلا أن كل البشر يشاركون في نفس الاحتياجات والرغبات الأساسية: إمكانية الحصول على الضروريات الأساسية للحياة، وإمكانية النمو والتطور كأفراد، والفرصة للإسهام في نمو وتنمية البلدان التي نسميها جميعاً أوطاننا. فلنتعهد بصفتنا رفاقاً في العيش على هذا الكوكب الجميل والهش بأن نكرس جهودنا لحماية التوازن الطبيعي للأرض وتحقيق توازن اجتماعي واقتصادي أكثر عدالة في جميع أنحاء العالم.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): بالنيابة عن الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيسة جمهورية لاتفيا على البيان الذي أدلت به من فورها.

اصطُحبت السيدة فيرا فيكي - فرايرغا، رئيسة جمهورية لاتفيا، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

اقتصادات أوروبا نمواً، وبات لديها كذلك عملة وطنية مستقرة ومعدلات تضخم منخفضة. وبعد بضعة شهور، تأمل لاتفيا في أن تتلقى دعوة رسمية للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي وإلى حلف الناتو.

وحظي العديد من التغيرات الإيجابية التي شهدتها لاتفيا في العقد الماضي بدعم نشط من الأمم المتحدة، ومن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بشكل خاص. وقد تم تنفيذ نظام الضمان الاجتماعي الجديد في لاتفيا، وهو الآن من أحدث الأنظمة من نوعها في أوروبا، بمشاركة مباشرة من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والحكومة في لاتفيا يتعاونان أيضاً في تنفيذ برامج إدماج الأقليات في بلادنا. ولا تزال لاتفيا تعمل على إصلاح نظاميها الصحي والتعليمي، ولا بد لها، على غرار بلدان أخرى في أوروبا، أن تواجه مشكلة ارتفاع عمر السكان نتيجة انخفاض معدلات الولادة، حيث أن عدد الوفيات في كل عام لا يزال يتجاوز عدد الولادات.

ورغم ذلك أفخر بالتنويه بأنه في ١٧ حزيران/يونيه الماضي وقّعت لاتفيا وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي مذكرة تفاهم تم بموجبها تغيير وضع لاتفيا من بلد يتلقى مساعدة الأمم المتحدة إلى بلد متبرع بالكامل. وتعتبر لاتفيا قدرتها الفكرية الكامنة وحرقتها في تنفيذ الإصلاحات الانتقالية مورداً وطنياً. ولقد بدأنا الآن مشاطرة هذا المورد مع دول نامية أخرى. ودأبت لاتفيا خلال العامين الماضيين، وبالتعاون مع كندا والاتحاد الأوروبي، في تقديم المساعدة والخبرة الفنية إلى أوكرانيا وجورجيا وكرواتيا.

ولاتفيا على قناعة بأن تضيق التفاوتات في الدخل ومستويات المعيشة بين دول العالم أمر ضروري لتوطيد السلم والأمن في أنحاء العالم. ولهذا حررت لاتفيا نظامها التجاري مع ٤٩ بلداً من أقل بلدان العالم نمواً، وفقاً لجدول

تحويل هذه الطموحات إلى واقع قائم فعلياً. ونأمل أن تنضم بلداننا قريباً إلى الاتحاد الأوروبي والناٲو، فتعزز بذلك القيم المشتركة في المنطقة وكذلك مواقفنا وأعمالنا المشتركة في وجه التحديات والتهديدات القادمة.

ولكن التضامن السياسي ليس كافياً. فلقد أطلقت بلداننا أيضاً مبادرات إقليمية واتخذت خطوات أخرى ملموسة لزيادة إسهاماتها في الحملة الدولية لمكافحة الإرهاب. وأود أن أذكر على وجه الخصوص المؤتمر المناهض للإرهاب - وهو مبادرة بولندية - الذي عقد في وارسو في تشرين الثاني/نوفمبر الماضي. وبلداننا مصرة على العمل والتعاون أكثر من ذلك، الأمر الذي سيعزز الأمن الأوروبي والعالمي.

وفي مواجهة الأخطار المشتركة يجب أن ينبثق التضامن من قوة دفع موحدة في الدبلوماسية الدولية. لقد كانت مأساة ١١ أيلول/سبتمبر تجربة عززت ووطدت عزيمتنا المشتركة على مكافحة الإرهاب والتصدي له. وينبغي أن يعطينا ذلك الشجاعة والتصميم على العمل معاً كمجتمع دولي في معالجة جذور الإرهاب؛ وفي الاستجابة بشكل حاسم لعدم الامتثال لقرارات مجلس الأمن والتصدي للانتهاكات الجسيمة لقواعد السلوك المعترف بها دولياً؛ وفي محاربة الإرهاب بكل أرجاء العالم؛ وفي الإبقاء على أسلحة التدمير الشامل بعيدة عن أيدي الإرهابيين.

لذلك من المؤسف ألا يفي عضو في هذه الهيئة العظيمة، الأمم المتحدة، بالتزاماته أو بالمبادئ الأساسية لهذه المنظمة. ويجب أن يسمح النظام العراقي بحرية وصول مفتشي الأمم المتحدة بلا قيود حتى يتمكنوا من استئناف عملهم. وينبغي أن نمارس كل الضغوط الممكنة لضمان ذلك. وهذه في الحقيقة هي حالة اختبار لتضامن المجتمع الدولي ووحدته.

خطاب السيد فالداس أدامكوس، رئيس جمهورية ليتوانيا الرئيس (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية العامة الآن إلى خطاب السيد فالداس أدامكوس، رئيس جمهورية ليتوانيا.

اصطحب السيد فالداس أدامكوس، رئيس جمهورية ليتوانيا، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): بالنيابة عن الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد فالداس أدامكوس، رئيس جمهورية ليتوانيا، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس أدامكوس (تكلم بالانكليزية): بداية، أود أن أعرب عن شكري للسيد هان سونغ - سو، رئيس الدورة السابقة للجمعية العامة. إننا نقدر إدارته وقيادته الماهرتين. ونتمنى لكم، سيدي، بصفتكم الرئيس الجديد، عاماً من الحوار البناء والتعاون المثمر.

وأود أيضاً أن أغتنم هذه الفرصة لكي أرحب بسويسرا وتيمور الشرقية، اللتين تنضمآن إلى أسرة الأمم المتحدة. إن لهذه الزيادة في عدد أعضاء الأمم المتحدة أهمية كبيرة. فهي تأتي في وقت ازداد الاحتياج إلى التضامن والشاركة العالميين أكثر من أي وقت مضى. فالإرهاب يهدد الاستقرار العالمي وأساس حياتنا ذاته. ولا بد أن نتحد بلداننا وأن تعمل معاً لدرء الأخطار التي تواجه وجودنا ولتأمين مستقبل أطفالنا.

ويعلم بلدي من واقع التجربة إلى أي مدى يمكن للتضامن أن يكون قوياً ومفيداً. وقبل بضعة أعوام، شكلت ليتوانيا وثمانية بلدان أخرى في وسط وشرق أوروبا فريق فيلنيوس غير الرسمي، الذي ازداد الآن عدد أعضائه إلى ١٠ أعضاء، وذلك لتيسير انضمامها إلى منظمة حلف شمال الأطلسي (الناٲو). ويساعدنا التضامن والدعم المتبادل في

الكاملة من التدابير الدبلوماسية. لكن، علينا أن نكون مستعدين للتصرف بحزم عندما تقتضي الحقائق الاستراتيجية الدفاع عن الحرية والديمقراطية.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية ليتوانيا على البيان الذي أدلى به من فوره.

اصطحب السيد فالداس أدامكوس، رئيس جمهورية ليتوانيا، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب السيد رينيه ر. هاريس، رئيس جمهورية ناورو

الرئيس (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس جمهورية ناورو.

اصطحب السيد رينيه ر. هاريس، رئيس جمهورية ناورو، إلى داخل قاعة الجمعية العامة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): بالنيابة عن الجمعية العامة، يسعدني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد رينيه ر. هاريس، رئيس جمهورية ناورو، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

الرئيس هاريس (تكلم بالانكليزية): أنقل إليكم تحيات حارة من شعب ناورو الذي ينضم إلي في تهنيتكم، سيدي، على توليكم رئاسة الدورة السابعة والخمسين للجمعية العامة، وفي الثناء على الرئيس السابق على حُسن قيادته وتوجيهه خلال العام العاصف المنصرم.

ويغتنم وفدي هذه الفرصة لتهنئة سويسرا بحصولها على العضوية الكاملة في الأمم المتحدة، لتصبح الدولة المائة والتسعين العضو في مجتمع الأمم هذا.

إن جانباً كبيراً من عمل الأمم المتحدة منذ انعقاد الدورة السابقة للجمعية العامة هو انعكاس لحالة العالم. فأحداث الحادي عشر من أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ والصراعات

أخيراً وليس آخراً، أود أن أؤكد على أهمية التعاون الدولي والإقليمي في مجال عدم الانتشار وتحديد الأسلحة. وما فتئت سياسة ليتوانيا الثابتة تتمثل في المشاركة في كل النظم المتعددة الأطراف ذات الصلة، الفعالة والعملية لتحديد الأسلحة وبناء الثقة، تلك النظم المفتوحة أمامنا والتي تتفق مع مصالحنا الأمنية الوطنية. وهذا العام، قدمت ليتوانيا طلباً للانضمام إلى عضوية معاهدة الأجواء المفتوحة. وسنسعى أيضاً إلى الانضمام إلى المعاهدة المعدلة المعنية بالقوات المسلحة التقليدية في أوروبا بعد أن تدخل حيز النفاذ وتصبح مفتوحة لكل الديمقراطيات الأوروبية.

وينبغي لكل دولة عضو في الأمم المتحدة أن تسهم إسهاماً إيجابياً في تحقيق الأمن والاستقرار الدوليين، وفي المقام الأول من خلال احترام سيادة القانون وحقوق الإنسان لمواطنيها. ويعد الحكم الرشيد نقطة بداية جيدة لنا جميعاً بغض النظر عن تنوعنا الثقافي أو اختلافاتنا الجوهرية في التاريخ والجغرافيا.

ذات يوم، قال الرئيس فرانكلين ديلانو روزفلت، الذي كرس الكثير من الوقت للتخطيط لإقامة هذه المؤسسة المتعددة الأطراف التي تعرف باسم الأمم المتحدة: "لقد تعلمنا أنه لا يمكننا أن نعيش وحدنا في سلام؛ وأن رفاهنا يتوقف على رفاه دول أخرى بعيدة عنا". وهكذا، فإن القوة الحقيقية لقوتنا كمجتمع دولي تبقى كامنة في قوة عزمنا على التصدي للمساائل الأساسية.

وفي مدينة نيويورك العظيمة هذه، ترحمنا البارحة على ضحايا أحداث ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١. ونحن معجبون بالطريقة التي واجه بها الشعب الأمريكي هذه المأساة، وندعم الولايات المتحدة في جهودها الرامية إلى اجتثاث التهديدات التي يتعرض لها الأمن الدولي وحرية الإنسان. فلنتداول، ولنتناقش تفصيلاً، ولنحقق الاستفادة

جديدة ستسهم إسهاما كبيرا في مساعدتنا على تسريع تنفيذ التنمية المستدامة.

وتشعر ناورو بسعادة بالغة لبدء النفاذ المؤكد لبروتوكول كيوتو، وذلك بفضل التزامات كل من الهند وكندا وروسيا والصين بالتصديق على هذا الصك. إلا أن هذه الخطوة ليست إلا الخطوة الأولى في ما ينبغي أن يصبح حملة عالمية للتصدي لتغير المناخ. ولذلك، نود أن نشارك في النداء الموجه إلى الولايات المتحدة وأستراليا كيما تتحليا بالبصيرة في مستقبل غير بعيد، وتصدقنا على هذا البروتوكول.

وثمة موضوع آخر يكتسي أهمية خاصة بالنسبة لناورو ويتمثل في صحة محيطنا. فنحن أوصياء على أكبر محيط، وهو غني بالموارد البحرية الطبيعية والمعادن. كما أن هذا المحيط يشكل ثقافتنا وهو مصدر رفاهنا في مستقبل الأيام. وهذا يصح بالأخص في حالة ناورو، التي لا تزيد مساحة اليابسة فيها عن ١٠ أميال مربعة بينما تبلغ مساحة منطقتها من المحيط ١٢٠ ٠٠٠ ميل مربع على الأقل. ونحن نستخدم المحيط لتوفير المياه بعد تحليتها، ونستدر قدرا كبيرا من إيراداتنا من الرسوم المفروضة على تراخيص الصيد. وتأميننا لمستقبلنا، لا بد أن يعمل معنا المستخدمون الدوليون لمنطقتنا من المحيط من أجل صون الموارد الطبيعية للمحيط ضد الاستخدام غير المستدام؛ وحماية تنوعه البيولوجي من التلوث، بما في ذلك من خلال شحن المواد السامة؛ وكفالة استفادة الدول الجزرية بشكل منصف من التجارة في الموارد الطبيعية المتواجدة في المحيط، سواء كانت حية أو غير حية.

تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد بانو (توغو).

وكما أن اقتصادات وبيئة سكان جزر المحيط الهادئ ضعيفة أمام القوى الخارجية، فكذلك أمن شعوبنا وحكوماتنا. فمنطقتنا، وهي أولى مناطق العالم الخالية من

الجارية في أنحاء العالم قد ركزت أعمال هذه الهيئة على المسائل الأمنية، وهذا أمر مفهوم. كما أن اتخاذ مجلس الأمن لقراره ١٣٧٣ (٢٠٠١)، الذي يلزم الدول الأعضاء بتنفيذ تدابير لمكافحة الإرهاب، يحظى بكامل دعم البلدان أعضاء منتدى المحيط الهادئ، الذي ينتمي بلدي إلى عضويته.

وعلى الصعيد الدولي، تسعد حكومة بلادي تلك النتائج التي تمخضت عنها الدورة الأولى لجمعية الدول الأطراف في نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، التي اختتمت أعمالها قبل أيام قلائل.

ونثني بإعجاب على عملية الأمم المتحدة في تيمور الشرقية، التي أفلحت في احتضان إقليم محتل وتحويل شعبه من اليأس إلى إقامة دولته، وذلك بإعلان جمهورية تيمور الشرقية الديمقراطية المستقلة في ٢٠ أيار/مايو من هذا العام.

إن البلاغ الصادر عن الاجتماع الثالث والثلاثين لمنتدى جزر المحيط الهادئ، المنعقد في فيجي في الشهر الماضي، يرصد مجموعة كبيرة من الشواغل التي تؤثر على معيشة ورفاه شعوب المحيط الهادئ. ويأتي موضوع البيئة في مقدمة تلك الشواغل. فاستمرار تدهور بيئة الأرض أمر لا يجوز تجاهله في ضوء الكوارث الطبيعية التي تقع في مناطق مختلفة من العالم: من فيضانات وزلازل وموجات الجفاف، على سبيل المثال لا الحصر. وثمة أدلة علمية كافية لإثبات أن التغيرات في بيئة الأرض ومناخها من صنع الإنسان. ولقد كان مؤتمر القمة العالمي المعني بالتنمية المستدامة المنعقد مؤخرا في جوهانسبرغ محاولة مستميتة منا لتصحيح هذا الوضع.

ولقد شعرنا جميعا في منطقة المحيط الهادئ بخيبة الأمل لأن خطة تنفيذ جوهانسبرغ لم تكن غنية بأهداف طموحة. ومع ذلك، فإننا نرى أن التعهدات التي تم التوصل إليها في مؤتمر القمة بتوفير موارد كبيرة وإيجاد شراكات

العذبة، لأن لكليهما آثارا مباشرة على مستوى معيشة المجتمع. فناورو تعتمد على استيراد الوقود الأحفوري لكافة احتياجاتها من الطاقة، بما في ذلك تحلية مياه البحر لإكمال مستجمعاتها من مياه الأمطار.

وقبل أن أختتم كلمتي، أود أن أؤكد مجددا تأييد ناورو لإصلاح مجلس الأمن الدولي، وتأييدها للنداءات المطالبة باستمرار هذه المسألة في التمتع بالمقام الأول من الأولوية. ومن حيث الأمم المتحدة ذاتها فإن الإصلاحات الإدارية والمتعلقة بالميزانية الجاري إدخالها من قِبَل الأمين العام جديرة بالترحيب، ولكن هناك بالتأكيد الكثير مما يتعين عمله علاوة على ذلك.

ومن دواعي أسف ناورو أن ترى ضالة التبرعات المقدمة للصندوق العالمي للصحة، على عكس ما تعهدنا به في حماس خلال الدورة الاستثنائية في العام الماضي. وبالتالي فإن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والملاريا والسل ما برحت ماضية بلا هوادة في تدميرها للمجتمعات، وما برحت تنهب قوة العمل بالدول المتأثرة. وقد تعهدت ناورو بالإسهام بمبلغ دولار واحد عن كل شخص من سكانها لهذا الصندوق، ويسرني أن أعلن أن هذا التعهد قد وفينا به. وأدعو جميع الدول الأعضاء مرة أخرى، غنيها وفقيرها، إلى المساهمة فيه.

وختاما، في السنتين الماضيتين، أوضح مؤتمر قمة الألفية ومؤتمر قمة مونتيري وجوهانسبرغ دور الأمم المتحدة المتزايد بوصفها منتدى لبناء توافق الآراء. والواقع أن الأشهر الإثني عشر الأخيرة كانت فترة عصيبة في جهودنا المبذولة لبناء توافق في الآراء بشأن التنمية وصون السلام والأمن الدوليين. ولا يمثل التحدي الذي يواجهنا في هذا المجال في بناء توافق في الآراء بقدر ما يتمثل في التنفيذ، لأننا نعلم جميعا ما يلزم عمله. فبلوغ غاياتنا السامية يتطلب العمل

الأسلحة الذرية على الإطلاق، لها تاريخ طويل في دعم نزع السلاح وعدم انتشار الأسلحة النووية، انبثق من تجربة المنطقة القاسية فيما يتعلق بالتجارب النووية التي تجريها القوى الاستعمارية.

لقد انضمتُ إلى قادة منطقة المحيط الهادئ الآخرين في الشهر الماضي في الإعراب عن قلقنا إزاء نقل النفايات النووية عبر الحدود خلال مياها الإقليمية. ويعرب وفدي عن ترحيبه بمبادرة منغوليا الرامية لجعل إقليمها رسميا منطقة خالية من الأسلحة النووية، وسيؤيد اتخاذ الأمم المتحدة إجراء لتحقيق هذا الهدف.

أما على الجبهة الداخلية، فإن تأثر اقتصادنا المحتمل بمبادرة منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بشأن التنافس الضار في مجال الضرائب مثير للقلق على أقل تقدير. ومع أن حكومتي تؤكد من جديد حق الدول السيادي في إقامة نظم الضرائب المحلية وفقا لما تراه وتختاره، فقد أعربنا عن التزامنا القوي بإعداد إطار تعاوني يمكن للبلدان من خلاله العمل معا على معالجة الشفافية وبناء القدرات وتبادل المعلومات فيما يتعلق بالمسائل الضريبية.

وما زلنا نرى أن المكان الوحيد الذي يمكن فيه مراقبة غسل الأموال بشكل فعال هو عند المنبع. ومع أن ناورو قد بذلت قصارى وسعها حتى الآن لكفالة أن يكون نظامها القانوني والإداري كافيا لمنع هذه الأنشطة، يبدو أننا ما زلنا موضعاً للنقد السلبي من جانب فرقة العمل للإجراءات المالية المعنية بغسل الأموال. وقد ساء ناورو عدم خروجها من قائمة البلدان الخاصة غير المتعاونة. وسنواصل رغم ذلك العمل على إرضاء الجهات الفاعلة الرئيسية في فرقة العمل المعنية بغسل الأموال بشأن هذه المسألة.

وثمة مسألتان تواجهان حكومتي بشكل ملح في مستقبل "ما بعد الفوسفات"، وهما الطاقة وإمدادات المياه

بصورة ناجحة خلال هذه الدورة. كما نعرب عن خالص تقديرنا لسلفه، السيد هان سيونغ - سو، على الأسلوب الممتاز الذي أدار به أعمال الدورة السادسة والخمسين للجمعية العامة التي اختتمت مؤخرًا.

ويُرحب وفدي ترحيبًا حارًا بسويسرا بوصفها عضوًا جديدًا في هذه الأسرة الدولية. وسأكون مقصرا إن لم أشد بالأمم المتحدة على دورها في تأمين انتقال تيمور الشرقية السلس إلى بناء الدولة. ونحن نتطلع إلى الترحيب بتيمور الشرقية في الأمم المتحدة في المستقبل القريب.

بالأمس أحييت الولايات المتحدة، بل العالم كله، الذكرى السنوية الأولى للهجمات الإرهابية المروعة على نيويورك وواشنطن. والإرهاب خطر على السلم والأمن الدوليين. وبغض النظر عن مكان حدوث الإرهاب والطرف الموجه ضده وأيا كان الشكل الذي يتخذه، يجب إدانة آفة الإرهاب والتعامل معها بحزم ووفق مُثل ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة. ولا يأتي اعتماد بعض البلدان لتدابير أحادية في مكافحة الإرهاب بنتائج عكسية فحسب بل يقوض أيضا ولاية وفعالية الأمم المتحدة. فمن الضروري أن يركز المجتمع الدولي في التعامل مع هذه الآفة على تحديد ومعالجة أسبابها الجذرية، مثل الفقر والحرمان من الحريات الأساسية وغياب العدالة الاجتماعية.

وتواجه الأمم المتحدة حالة متفجرة في الشرق الأوسط يكمن فيها احتمال إشعال المنطقة دون الإقليمية بأسرها. ينبغي حل القضية الفلسطينية بدون المزيد من التأخير، حيث أنها تتسبب في معاناة لا توصف لسكان الأراضي المحتلة. ولا بد أن تسحب إسرائيل قواتها من الأراضي الفلسطينية، ولا بد من منح الفلسطينيين فرصة لبناء دولة خاصة بهم. والمذابح التي تحدث في الوقت الحاضر لن تفيد أيا من الجانبين. ولا بد أن تعلم إسرائيل أن فرصها في

والتعاون على جميع المستويات، من المحلي إلى العالمي. ونتطلع إلى أن توفرُوا يا سيدي الرئيس القيادة في هذه الفترة الحاسمة ونقدم دعمنا الثابت في هذا الصدد.

وختامًا، يبدو أن ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ طريقة في الحياة بالنسبة لبعض الناس. فقد نُقش الآن في التاريخ ويا للأسف. ولا يمكن لمركبيه أن يفخروا بما حدث، وينبغي ألا نسمح لهم أو نشجعهم على الماضي في طريقهم دون مبالاة. بل يجب أن تتبع البدائل التي لدينا، لأنها يمكن أن تشكل إرثًا عظيمًا لأولادنا. ونحن الدول الصغيرة لدينا الإيمان بالأمم المتحدة. فلنعتنق الحب بكامله، لأن الحب طريقة جميلة للحياة. وأشكركم. وبارك الله في الأمم المتحدة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): باسم أعضاء الجمعية العامة أود أن أشكر رئيس جمهورية ناورو على البيان الذي أدلى به من فوره.

اصطُحِب السيد رينيه هاريس، رئيس جمهورية ناورو، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب السيد روبرت موغابي، رئيس جمهورية زيمبابوي

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب من رئيس جمهورية زيمبابوي.

اصطُحِب السيد روبرت موغابي، رئيس جمهورية زيمبابوي، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): بالنيابة عن الجمعية لعامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد روبرت موغابي، رئيس جمهورية زيمبابوي، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس موغابي (تكلم بالانكليزية): أود أن أهنيئ السيد يان كافان على توليه رئاسة الجمعية العامة في دورتها السابعة والخمسين. وإني على ثقة بأن قيادته ستمضي بنا

كما أننا سعداء لأن عملية السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية تتحرك في الاتجاه السليم. ونود أن نعرب عن التقدير لجهود حكومة جنوب أفريقيا والأمم المتحدة في هذا الخصوص وأن ندعو الأمم المتحدة إلى اتخاذ تدابير قوية ضد الذين يخرقون وقف إطلاق النار المتفق عليه.

أرجو اغتنام هذه الفرصة لأعلن مرة أخرى أن زمبابوي، نظراً لهذه التطورات الإيجابية، تقوم بسحب ما تبقى من قواتها من جمهورية الكونغو الديمقراطية. ولكننا نأمل أن يعمل مجلس الأمن بجرأة وبدون محاباة من أجل ضمان توطيد السلم في جمهورية الكونغو الديمقراطية وأن يشرع على الفور في النشر الكامل للمرحلة الثالثة لبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

ومن المنطلق ذاته، نلاحظ أن ولاية فريق الخبراء المعني بالاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية وغيرها من أشكال الثروة في جمهورية الكونغو الديمقراطية تنتهي مدتها في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢. ولدينا أمل كبير في أن يتحلى فريق الخبراء بالشجاعة هذه المرة ليكشف بالكامل البرنامج الاقتصادي للبلدان التي غزت جمهورية الكونغو الديمقراطية.

لقد اجتمعنا هنا لرسم طريق للتقدم نحو إيجاد عالم يليق بنا جميعاً، إلى عطفة القرن وإلى أبعد من ذلك. ونحن نجتمع في ظل انعقاد مؤتمرات قمة حاسمة هذا العام، اتخذت خلالها قرارات بالغة الأهمية بشأن التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة المستدامة. ومن بين هذه المؤتمرات مؤتمر مونتيري الدولي لتمويل التنمية ومؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، الذي عُقد في جوهانسبرغ بجنوب أفريقيا. وأملنا هو أن تترجم قرارات هذه المؤتمرات إلى تعاون ذي مغزى بين شركاء التنمية. وفي هذا الصدد، نرحب بالتعهدات التي

تحقيق السلم والأمن تكمن في وجود دولة فلسطينية تعيش معها جنباً إلى جنب وباحترام المتبادل بين دولتين مستقلتين.

ونحن نرى أنه ينبغي ترك الفلسطينيين في حالهم ينتخبون زعماءهم باختيارهم، حيث أن هذا هو حقهم الديمقراطي والسيادي. ولا يقدر على ضمان السلم والاستقرار داخل دولة فلسطين وبين فلسطين وجميع جيرانها إلا الزعماء المنتخبون على هذا النحو. ونلاحظ بقلق أن بعض البلدان تريد أن تتنزع لأنفسها حق اختيار القيادات في بلدان نامية أو فرض قيادات عليها من خلال استبعاد حكومات منتخبة ديمقراطياً أو الإطاحة بها. وهذا أمر لا ينقض الديمقراطية والمبادئ الديمقراطية فحسب، بل يمثل أيضاً تدخلاً كاملاً في الشؤون الداخلية للدول المستقلة ذات السيادة، ولا بد من مقاومته. ولا أقول هذا بالنسبة للدول الأخرى فحسب، بل بالنسبة لبلدي أيضاً. لقد انتخبتني شعبي، واعتبرت أفريقيا ومنظمتها تلك الانتخابات صالحة. إلا أن أوروبا قالت "لا" - وأوروبا هي التي كانت بالأمس تقهرنا وتستعمرنا. قالت أوروبا "لا"، ولكن أفريقيا قالت "نعم". إلى من نستمع؟ البيض في أوروبا أم السود في أفريقيا؟ إننا نستمع إلى مواطنينا السود وإلى حكمهم؛ إنهم شعبنا. وهم، وليس أحد غيرهم، الذين ينبغي أن ينتخبونا.

وترحب زمبابوي بتحقيق السلام في أنغولا - العضو الرفيق في الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي - وتحت كلا طرفي الصراع على مواصلة الالتزام بمذكرة التفاهم الموقعة في وقت سابق من هذا العام. وينبغي للمجتمع الدولي أن يساعد ذلك البلد بشكل عاجل على توطيد السلام والمضي قدماً في عملية التعمير والإصلاح. وهذا ثمن ضئيل لمنح شعب أنغولا السلام الذي ظل يفلت منه منذ الخمسينات.

تنظيمها بطريقة تعطيها وجها إنسانياً وتعكس مسار تهميش البلدان النامية.

وفي مجال التجارة العالمية، نطالب بتطبيق قواعد واحدة في تحديد جدول الأعمال ووضع القواعد في منظمة التجارة العالمية. ونحن نحتاج أيضاً إلى فرص أكبر لوصول سلع تريد البلدان النامية تصديرها إلى أسواق البلدان المتقدمة النمو، وإلى رغبة أكبر في معالجة قضايا تسعير السلع الأساسية. وإضافة إلى ذلك، فنحن ندعو إلى إزالة الدعم الزراعي الذي يقلل من القدرة التنافسية لمنتجات البلدان النامية ويعيق دخولها أسواق الشمال الغنية. وفي نفس السياق، يدعو وفدي أيضاً إلى الإلغاء الفوري لديون البلدان الفقيرة بحيث يمكن استخدام الأموال المخصصة لخدمة الديون والتي تشل جهود التنمية في البلدان النامية لتحسين الوضع في تلك البلدان.

إن الدورة الاستثنائية المعنية بالطفل التي انعقدت هنا في نيويورك في أيار/مايو من هذا العام فعلت الكثير من أجل إظهار الحاجة إلى معالجة حقوق الأطفال واحتياجاتهم التنموية بطريقة مفيدة، بغية تمكينهم من أداء أدوارهم في مجتمعاتهم. وينبغي للأمم المتحدة مواصلة التركيز على تلك الحقوق والاحتياجات وتعزيز إيجاد عالم يكون ملائماً للأطفال.

إن زمبابوي منذ حصولها على الاستقلال في عام ١٩٨٠، حققت تقدماً كبيراً في توفير المدارس ومرافق الرعاية الصحية لتحسين نوعية حياة أطفالها. وللأسف، انعكس مسار هذه المكاسب فيما بعد حينما طلبت مؤسسات بریتون وودز تخفيض أولوية التعليم والصحة والرعاية الاجتماعية في تخصيص مواردنا. وحتى من دون دعم تلك المؤسسات، واصلنا، في حدود السبل المحدودة المتاحة لنا، تعليق أهمية كبيرة على تنمية الأطفال الزمبابويين

قُطعت من أجل زيادة المعونة الإنمائية والالتزام بالتنمية المستدامة، وهي أساسية للأجيال القادمة.

ولسوء الحظ، كشف مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة بدون شك عن عدم استعداد بعض البلدان المتقدمة للالتزام بهذه التعهدات الدولية بشكل أكثر معقولية. وفضلت بدلا من ذلك الاختباء خلف شروط مبتذلة وزائفة تتعارض وتتناقض تماما مع ممارسة الديمقراطية والحكم الرشيد واحترام حقوق الإنسان في العالم النامي.

وبينما نرعى جميعا هذه القيم، نشعر بخيبة أمل لازدياد استخدامها من جانب دول متقدمة النمو لديها سجل ديمقراطي مهتز وسجل ضعيف في تطبيق حقوق الإنسان بغية تسوية حسابات سياسية وتعطيل التنمية الاقتصادية لبلدان هي غير راضية عن حكوماتها. وحينما نرى هذه البلدان بذاتها تُساند أنظمة حكم غير ديمقراطية بصورة متناهية الوضوح، فلا يسعنا إلا أن نخلص إلى أن هذا الخلط المتعمد للأمور هو عبارة عن ذريعة للتنصل عن تلبية المطالب المشروعة للتطلعات الإنمائية للبلدان النامية. وينبغي أن تعبر الجمعية العامة للأمم المتحدة عن استيائها العميق تجاه هذه المحاولات غير الشريفة من جانب تلك البلدان، وأن تطالبها بالتوقف عن سوء استخدام الاتفاقات الدولية والقيم المشتركة وفرض مصالحها على أمم أخرى عادة أصغر حجماً.

ونحن ندعو إلى تحسين نظام الحكم في العالم من خلال إضفاء الطابع الديمقراطي على المنظمات المتعددة الأطراف، مثل الأمم المتحدة ومؤسسات بریتون وودز ومنظمة التجارة العالمية. وهناك أيضا ضرورة للتماسك في وضع السياسات العالمية. وفي نفس السياق، ينبغي عدم ترك إدارة عملية العولمة لقوى السوق وحدها ولكن ينبغي

ومعلومات خاطئة من أولئك الذين لا يريدون لنا الخير. وبقينا على إصرارنا في مواجهة تلك القوى المصممة على الحفاظ على المزايا الاستعمارية.

والهدف الأساسي من إصلاحاتنا الزراعية هو التخلص من الظلم الاستعماري الذي اقترفته بريطانيا حينما استولت أقلية من المستوطنين البريطانيين في عام ١٨٩٠ على أرضنا وحصلت على مواردنا الطبيعية لكنها لم تدفع أبداً أي تعويض لأسلافنا.

وبحصول زيمبابوي على استقلالها عام ١٩٨٠ تخلصت من نير الاستعمار إلى الأبد ولذلك لن تتحمل أي تدخل في شؤونها الداخلية من قبل أي قوة أجنبية. وإنني أناشد هذه الجمعية العامة أن تنقل إلى بريطانيا وخاصة رئيس وزرائها الحالي السيد توني بلير أن زيمبابوي كفت عن أن تكون مستعمرة بريطانية في عام ١٩٨٠ بعد أن تفضل الأمير تشارلز، باسم حكومة المملكة المتحدة، بإزالة العلم البريطاني المسمى "يونيون جاك". وينبغي أيضاً إبلاغه بأن شعب زيمبابوي قد شن كفاحاً ثورياً مسلحاً من أجل الحصول على استقلاله وهو الآن يقف مستعداً للدفاع عنه بنفس الطريقة. ونريد تركنا في سلام لكي ننفذ إصلاحاتنا العادلة وخططنا الإنمائية بتفاعل سلمي وتعاون مع بلدان أخرى في منطقتنا، والقارة الأفريقية والمجتمع الدولي. ونحن نرفض أن نكون امتداداً لأوروبا. إننا أفارقة وسنظل أفارقة إلى الأبد. وأتمنى كل النجاح للدورة السابعة والخمسين للجمعية العامة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): باسم الجمعية

العامة، أشكر رئيس جمهورية زيمبابوي على بيانه.

اصطحب السيد روبرت جي مونغابي، رئيس زيمبابوي، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

ورعاية المحرومين، وبذلك رفعنا معدل معرفة القراءة والكتابة في مجتمعنا إلى نسبة ٨٧ في المائة.

وتكافح زيمبابوي وبلدان أخرى آثار وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وجهودنا الذاتية لمكافحة هذه الكارثة ليست كافية، ويجب استكمالها بإسهامات إيجابية من البلدان التي لديها الموارد المالية المطلوبة والمعرفة التقنية.

ونحن نواصل مطالبة المجتمع الدولي والشركات الخاصة بالإسراع في تنفيذ جهود التوصل إلى علاج لهذا الوباء الذي يعصف بشعبنا واقتصادياتنا. ويجب إتاحة أدوية ميسورة التكلفة ولكنها فعالة، بينما يجب أيضاً تعزيز مقدمي الرعاية الذين يساعدون من يعانون من المرض. وينبغي تقديم مساعدة خاصة للعدد المتزايد من الأطفال الذين يتتبعون بسبب الوباء الشامل. ونحن نأمل أن يتلقى الصندوق الذي أسسته العام الماضي الدورة الاستثنائية للجمعية العامة بشأن الفيروس/الإيدز الدعم العاجل والكبير الذي يستحقه.

وكما تعلمون، يُعاني بلدي ومعظم أجزاء أفريقيا الجنوبية حالياً من أزمة إنسانية نتيجة للجفاف الذي أصابنا أثناء موسم إنتاج الحبوب الأساسية في وقت سابق من هذا العام. ونحن نشيد بالجهود التي تبذلها منظمات دولية ومجتمع المانحين لتوفير مساعدة عاجلة غذائية وغير غذائية لمجتمعاتنا المحلية. ونرغب على وجه الخصوص في الإشادة بجهود بعض وكالات الأمم المتحدة في هذا الصدد. ونرحب كذلك بالمساعدة الإضافية التي ستخفف من آثار الجفاف في المستقبل.

أخيراً، يشعر وفدي بالسعادة لإبلاغكم بأن زيمبابوي قد انتهت من تنفيذ برنامج سريع الخطى لإعادة توزيع الأراضي استحدثناه في تموز/يوليه ٢٠٠٠ بغية تحويل ملكية الأراضي إلى الأغلبية السوداء المحرومة منها. ويُذكر أنه كان لزاماً علينا مواجهة اعتراضات شديدة ودعاية سيئة

وكانت اللحظة التي أذنت ببدء انقسام عالمنا إلى دول متحضرة ودول تستخدم الإرهاب سلاحاً لها؛ ولكنه كان أيضاً اليوم الذي ظهرنا فيه ونحن نتخذ موقفاً في مواجهة الشر. وكان اليوم الذي قررنا فيه توحيد صفوفنا في تحالف بكل أنحاء العالم ضد رجال الإرهاب هؤلاء وأعمالهم الخسيسة.

وعندما حان وقت العمل التقينا هنا بين هذه الجدران في الأمم المتحدة لنجدد بعضنا لبعض الأمل والثقة. وكان ذلك أمراً طبيعياً مثلما كان ضرورياً لأن الهجوم كان موجهاً ضد أسس هذه المنظمة نفسها، وخطط له جناءاً في مخابثتهم، تأمراً منهم على السلم والأمن الدوليين، وشنه متطرفون منتهكون لكل قانون أساسي من قوانين الإنسانية، ودعمهم فيه الطغيان الذي يقهر الحرية والمساواة. ولكن يجب ألا نخطئ الحكم، فأعمال الإرهاب هذه لم تضعفنا؛ وهي لم تفلح إلا في تقوية عزيمتنا على السعي بنشاط إلى تحقيق الأمن والرخاء للجميع. بما ينسجم مع ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي. فمنذ البداية والأمم المتحدة تؤدي دوراً حاسماً في المعركة ضد الإرهاب.

ومن ناحيتنا في الاتحاد الأوروبي، لم يسعنا أن نتردد. فلقد كان طريقنا وما زال واضحاً. إننا ندعم بالكامل مبادرات لجنة الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب لأننا لن نسمح أبداً للإرهاب والخوف بأن يغمرنا الحرية والديمقراطية. ولذلك يعتزم الاتحاد الأوروبي مساعدة الدول الأخرى بنشاط في تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٧٣ (٢٠٠١). ولا يزال الاتحاد الأوروبي ملتزماً باستكمال واعتماد اتفاقية شاملة لمناهضة الإرهاب، ولذلك نحث بقوة جميع الدول الأعضاء على الانضمام إلى اتفاقيات الأمم المتحدة الاثنتي عشرة المعنية بالإرهاب وتنفيذها.

خطاب السيد أندريز راسموسن، رئيس وزراء مملكة الدانمرك

البند ٩ من جدول الأعمال (تابع)

المناقشة العامة

خطاب السيد آندرس فوغ راسموسين، رئيس وزراء مملكة الدانمرك

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس وزراء مملكة الدانمرك.

اصطحب السيد آندرس فوغ راسموسين، رئيس وزراء مملكة الدانمرك، إلى المنصة

الرئيس (تكلم بالفرنسية): يسرني عظيم السرور أن أرحب بدولة السيد آندرس فوغ راسموسين، رئيس وزراء مملكة الدانمرك، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

السيد راسموسين (الدانمرك) (تكلم بالانكليزية): بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي يشرفني أن أحاطب الجمعية العامة في دورتها السابعة والخمسين.

قبل عام من اليوم استيقظ العالم على واقع جديد ورهيب؛ ولكنه كان أيضاً رسالة إيقاظ لنا جميعاً حتى نوحّد صفوفنا ونشكل جبهة قوية ضد مرتكبي الإرهاب، أعداء الحرية. وفي مكان لا يبعد كثيراً عن هنا، في قلب مجتمع الأعمال النابض بالحياة في نيويورك، كان البرجان التوأمان يقفان ويمثلان فخر جميع سكان نيويورك بمدنيتهم. ولكن حل محلّهما الآن حفرة عميقة، شيء يذكّر بذلك اليوم المشؤوم في شهر أيلول/سبتمبر عندما أطل الإرهاب بوجهه القبيح، ولوهلة بدت نبضات هذه المدينة نفسها وكأنها توقفت. ففي ذلك اليوم أتى الإرهاب إلى أمريكا، تاركاً خلفه الموت والدمار وآلاف وآلاف من المفجعين الحزائ.

مبادرات تعزيز قدرة الأمم المتحدة على حفظ السلام في المستقبل. ومن حق قواتنا المسلحة علينا أن نكفل لها إطارا فعالا وقويا للعمليات القادمة.

لكن يجب ألا ننسى أن في صميم كل هذه الصراعات يكمن البشر الذين يكافحون في بعض الأحيان من أجل نيل ما نعتبره نحن من الأمور المسلم بها. فحقوق الإنسان أساسية لحياة وكرامة كل البشر. والإنجازات الرئيسية والسياسية والجهوية للأمم المتحدة ستتمثل ذات يوم في التمتع الكامل بكل حقوق الإنسان من جانب كل فرد في كل مكان: حق كل فرد في الشعور بأن الحياة والجسد والممتلكات ملك لها وحدها أو له وحده، وأن يشعر بالسلامة والأمن؛ وحق كل فرد في أن يواجه السلطات بدون خشية من الظلم أو المضايقة، وحق كل فرد في أن يعرف أن الناس يمكن أن يرفعوا أصواتهم دفاعا عن أنفسهم بثقة وبدون خوف من تبعات كلامهم.

وحقوق الإنسان أساسية أيضا لتحقيق الرخاء الإنساني والتنمية البشرية. والاتحاد الأوروبي بالتالي يدعم بقوة جهود الأمين العام من أجل دمج حقوق الإنسان في صلب كل أنشطة الأمم المتحدة.

والحزن، إن القسوة الموجهة ضد من لا حول لهم ولا قوة، والعنف وسوء المعاملة والتعذيب تبقى ظواهر واسعة الانتشار. والاتحاد الأوروبي يدعم بقوة اعتماد مشروع البروتوكول الاختياري لاتفاقية الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة.

كما أن الاتحاد الأوروبي يدعو إلى الإلغاء الشامل لعقوبة الإعدام. ولا ينبغي أن تعطي أي دولة لنفسها الحق في أن تأخذ حياة أحد. وحيثما تظل عقوبة الإعدام مطبقة، فإننا ندعو إلى استخدامها بشكل مقيد تدريجيا. ونود أن نرى كل

ويذكرنا الدور الرئيسي الذي تقوم به الأمم المتحدة في المعركة ضد الإرهاب بحقيقة أن الأمم المتحدة هي نفسها وليدة الأمل الذي خرج من أنقاض الحرب العالمية الثانية - الحرب التي هزمت الطغيان والإرهاب. ولقد أعطى اعتماد إعلان الألفية زحما جديدا للأمم المتحدة حتى تتعامل بشكل شامل مع منع نشوب الصراعات، وإدارة الأزمات، والمساعدة الإنسانية، والإنعاش والتنمية بعد الصراع، ونزع السلاح، وتحديد الأسلحة. وفي عصر صنع السلام المعقد، تعمل الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي بلا كلل لإيجاد حلول في الشرق الأوسط عبر جهود اللجنة الرباعية، وإيجاد تسوية دائمة في قبرص تتفق مع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة. والاتحاد الأوروبي شريك رئيسي في إعادة بناء أفغانستان جديدة تخلو من الإرهاب.

وفي الشرق الأوسط، يبقى العراق مصدرا رئيسيا للقلق فيما يتعلق بأسلحة الدمار الشامل، مثلما أكد الرئيس بوش في بيانه الهام صباح اليوم. فلا بد أن يمنح العراق مفتشي الأسلحة حرية وصول غير مشروطة وغير مقيدة إلى العراق وأن يقدم لهم التعاون المطلوب من سلطاته. والعراق يخرق قرارات عديدة لمجلس الأمن بشأن التزاماته الخاصة بترع السلاح. ولا بد من الانصياع لهذه الالتزامات على الفور. والاتحاد الأوروبي عازم على دعم جهود الأمم المتحدة الإضافية لتحقيق ذلك الغرض. ونحن نتفق مع الولايات المتحدة على أنه ينبغي لمجلس الأمن أن يتعامل مع هذا الأمر بشكل عاجل، ونتفق مع الأمين العام على أنه لو استمر العراق في تحديه لا بد أن ينهض مجلس الأمن بمسؤولياته.

ويظل الاتحاد الأوروبي، من منطلق الوعي بالتزاماته، مشاركا بقوة في عمليات تتم بتكليف من الأمم المتحدة في كل أنحاء العالم، من وقف الحرب الأهلية في سيراليون إلى بناء كوسوفو آمنة ومزدهرة وديمقراطية. كما أننا ندعم بقوة

الفقر والبؤس، ولكن المجتمع العالمي ما زال يتوجب عليه أن يقطع شوطا طويلا إذا أردنا تحقيق أهداف إعلان الألفية.

وبالنسبة للكثير من البلدان، فإن الأمم المتحدة موجودة أولا وقبل كل شيء، لمكافحة الفقر. كيف يمكن لنا طمأننة كل فرد في الوصول إلى مقومات الحياة الأساسية؟ إن الوجبة التالية والدواء والعناية الصحية للبقاء على قيد الحياة والحصول على التعليم الأساسي إنما هي الوعود التي تضمنها إعلان الألفية، ويجب علينا ألا نخذل العالم.

إن المعونة وحدها لن تقضي على الفقر. نعرف ذلك. والبلدان النامية يمكنها أن تستفيد من تجارب الزعماء الأفارقة، الذين قاموا بدور مثير للإعجاب في مبادرة الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. ولقد شهد هذا العام اتخاذ خطوات حاسمة كثيرة ضمن ميادين التجارة والتنمية، والتمويل والتنمية المستدامة. وفي الدوحة ومونتيرو وجوهانسبرغ، وصلنا إلى توافق في الآراء حول ما ينبغي القيام به. ولكن معرفة ما ينبغي القيام به ليس كافيا. وبصفتنا زعماء للعالم لا بد لنا أن نرى أن تلك الأمور قد وضعت موضع التنفيذ.

والاتحاد الأوروبي اضطلع بدور أساسي في الوصول إلى توافق الآراء هذا وبالتالي فهو ملتزم بجدول الأعمال الجديد هذا. ولقد قررنا أن نفتح أسواقنا بشكل أكبر أمام صادرات أقل البلدان نموا. ونأمل أن يحذو الآخرون حذونا.

إن ترجمة السياسات العامة المتعلقة بإزالة الفقر إلى تنمية مستدامة تقتضي إرادة سياسية قوية وشراكة حقيقية في التنمية. والتحدي الرئيسي الآن يتمثل في تحويل توافق آراء مونتيرو ونتائج جوهانسبرغ إلى حقيقة. ويقترح الاتحاد الأوروبي أن ترصد منظومة الأمم المتحدة تنفيذ أهداف جوهانسبرغ وجدول أعمالها. تلك المسائل ومعها قضايا

الأمم قد قررت وقف العمل بهذا الشكل من العقوبة، والقضاء عليها كليا في نهاية المطاف، بحيث تصبح شيئا من الماضي.

وإلى أن تمتلك النساء كل الحقوق الإنسانية وتتمكن من تولي أمور حياتهن بأنفسهن وتحقيق كل قدراتهن الذاتية، فإن التنمية المستدامة ستبقى مجرد حلم. ويظل الاتحاد الأوروبي ملتزما بمكافحة كل أشكال التمييز والعنف ضد النساء، بما في ذلك القتل وتشويه الأعضاء من خلال شعور زائف بالشرف. ومن المنطلق نفسه، نسعى بقوة إلى متابعة الكفاح العالمي ضد العنصرية والتمييز والتعصب. فهذه المواقف والإجراءات المؤسفة ما زالت لسوء الحظ جزءا من الحياة اليومية في جميع أنحاء العالم. فلا مكان لها هنا في هذا الوقت في بداية الألفية الجديدة.

إن الناس ليسوا بحاجة إلى الانتقام؛ إنما يريدون العدل. لا يريدون الإفلات من العقاب؛ وإنما يريدون المحاسبة. هذا ما تقوم عليه المحكمة الجنائية الدولية. لدينا الآن محكمة دولية دائمة يمكنها تقديم أولئك المتهمين بجرائم حرب والمركبين الآخرين أشد الجرائم فظاعة التي تشغل بال المجتمع الدولي إلى المحاكمة. ويدعم الاتحاد الأوروبي المحكمة الجنائية الدولية باعتبارها معلما تاريخيا هاما. وهي تعبر عن مستوى جديد من التعاون الدولي. ونحن على ثقة بأن المحكمة هذه ستسهم في تقوية احترام القانون الإنساني الدولي وحقوق الإنسان. ويعرب الاتحاد الأوروبي عن أمله القوي في أن تنضم إليها البلدان التي لديها في الوقت الحاضر تحفظات بشأن النظام الأساسي للمحكمة في أسرع وقت ممكن. ونرى أن المحكمة ستبرهن على أنها أداة فعالة ومقتدرة ونزيهة وقانونية.

إن تخليص العالم من الفقر المستمر يبقى أكبر تحد عالمي نواجهه جميعا. ولقد حققنا نتائج هامة في الكفاح ضد

هامة أخرى لسياسة الأمم المتحدة العامة منصوص عليها في ورقة موقف الاتحاد الأوروبي.

وباسم الاتحاد الأوروبي، يسرني أن أرحب بقراري سويسرا وتيمور الشرقية بالانضمام إلى الأمم المتحدة. أمتان - إحداهما قديمة وأخرى جديدة، واحدة في الشمال وأخرى في الجنوب: تعكسان تعدد الأمم المتحدة وتنوعها.

وفي الدورة الاستثنائية للجمعية العامة المعنية بالطفل، أوضح اليافعون من جميع أنحاء العالم حلمهم بوجود عالم ينعم بالسلم والوحدة مستخدمين كل ألوان أعلام أعضاء الأمم المتحدة.

لكن ينبغي ألا نكتفي بحلم. فمن الكفاح ضد الإرهاب الدولي، مروراً بالسعي إلى إقامة العدل ووصولاً إلى الكفاح الذي لا هوادة فيه ضد الفقر، فإننا بحاجة إلى أمم متحدة قوية وفعالة. إن الإعلان المعني بحقوق الطفل يقول "الإنسانية مطالبة بمنح الطفل خير ما لديها" (القرار ١٣٨٦ (د - ١٤)، الديباجة). وما هي أفضل هدية يمكن أن نهدئها إليهم أكثر من إقامة وحدة بين أممنا؟

فلنغتزم هذه الفرصة ونتخذ خطوة أخرى نحو إنشاء أمم متحدة حقيقية متحدة قولاً وفعلاً.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس وزراء مملكة الدانمرك على البيان الذي ألقاه من فوره.

اصطحب السيد أندرس راسموسين، رئيس وزراء مملكة الدانمرك، من المنصة.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٤٠.